المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي-تيسمسيلت-

معهد العلوم القانونية و الإدارية

قسم العلوم السياسية

دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي المصري 2011-2017

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص إدارة محلية

من إعداد:

- عبد الحميد شنة
- خالد مازغو

إشراف:

د.محمد زيتوني

أعضاء لجنة المناقشة:

د.بتة الطيب.....رئيس

د.زيتوني محمد.....مشرفا و مقررا

د.بوعلي حمزة.....ممتحنا و مناقشا

السنة الجامعية

2019-2018

العسكريون القدامى لا يموتون أبدا

الجنرال الأمريكي: مارك آرثر (1880-1964)

شكر و تقدير

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بعميق شكرنا و خالص تقديرنا لأستاذنا الفاضل الدكتور محمد زيتوني لتحمله عناء الإشراف على هذه المذكرة, ولما قدمه لنا من دعم و إسناد و رعاية علمية طيلة فترة إعدادها, إذ كان لتوجيهه السديد و آرائه العلمية الرصينة الأثر البالغ في تصويب هذا العمل , فكلمات الشكر و الثناء مهما بلغت , لا تفي بما بذله من جهد في سبيل إتمام هذا العمل , داعيان الله أن يوفقه في كل خطوة في مساره العلمي و العملي.

و يطيب لنا أن نتقدم بجزيل شكرنا و عظيم امتناننا إلى كل عمال المركز الجامعي تقديرا لما أبدو من مساعدة

كذلك نخص بالذكر كل طلبة العلوم السياسية سيما تخصص إدارة و جماعات محلية

و أخيرا يسرنا شكر كل من قدم لنا يد العون و المساعدة لإتمام هذا العمل.

إهـــــــــــــداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما , و لا للأرقام أن تحصي فضائلهما , إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله تعالى

إلى شريكتي في الحياة و أم أولادي زوجتي الغالية

إلى أولادي حسام الدين و شهاب الدين

إلى جميع أفراد أسرتي سندي في الدنيا

إلى كل زملاء العمل

إلى القائمة الطويلة من رفاقي أهدي هذا العمل

إلى جميع الأساتذة الكرام , الذين أناروا دربنا في مختلف أطوار الدراسة

و نرجو من الله التوفيق

عبد الحميد شنة.

إهداء:

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز ما أملك في الوجود

إلى والداي الكريمان تقديرا لتضحيتهما

إلى أختي الغائبة عن الوجود الحاضرة في القلب لويزة

رحمها الله

إلى رياحين حياتي أخي يزيد وأختي الكتكوتة بيزا وجدتي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى كل زملائي في قسم العلوم السياسية

إلى كل من ساندني وشجعني على الدوام

إليكم أحبتي...أهدي عملي المتواضع

خالد مازغو

خـطـة البـحـث

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة العسكرية و النظام السياسي

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية

المطلب الأول : تعريف المؤسسة العسكرية

المطلب الثاني : خصائص المؤسسة العسكرية

المطلب الثالث : مهام المؤسسة العسكرية

المبحث الثاني: مفهوم النظام السياسي

المطلب الأول : تعريف النظام السياسي

المطلب الثاني : مكونات النظام السياسي

المطلب الثالث: خصائص ووظائف النظام السياسي

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية و النظام السياسي

المطلب الأول :النظرية الغربية التقليدية (نظرية الانفصال)

المطلب الثاني :نظرية التوافق

المطلب الثالث :نظرية التنافس المدني العسكري

الفصل الثاني: تحليل عام للمؤسسة العسكرية والنظام السياسي في مصر

المبحث الأول: خصائص المؤسسة العسكرية المصرية

المطلب الأول: نشأة المؤسسة العسكرية المصرية

المطلب الثاني: العقيدة والتأهيل للمؤسسة العسكرية المصرية

المطلب الثالث: قدرات وتحديات المؤسسة العسكرية المصرية

المبحث الثاني: تحليل النظام السياسي المصري

المطلب الأول: المؤسسة التشريعية

المطلب الثاني: المؤسسة التنفيذية

المطلب الثالث: المؤسسة القضائية

المطلب الرابع: الإدارة المركزية واللامركزية

المبحث الثالث: العلاقات المدنية العسكرية

المطلب الأول: الرؤية ومجال التصور للعلاقة بين المدنيين والعسكريين

المطلب الثاني: مصادر الدور العسكري في المجال السياسي

المطلب الثالث: انعكاسات وتحديات الدور العسكري في المجال السياسي

الفصل الثالث: أداء وتحديات المؤسسة العسكرية في النظام السياسي في مصر

المبحث الأول: محددات الدور العسكري في النظام السياسي

المطلب الأول: العوامل والأسباب الداخلية

المطلب الثاني: العوامل والأسباب الخارجية

المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية في إدارة المجال السياسي في مصر

المطلب الأول: رؤية المؤسسة العسكرية للحالة الثورية والمرحلة الانتقالية

المطلب الثاني: أداء المؤسسة العسكرية في التشريع والدستور

المطلب الثالث: أداء المؤسسة العسكرية في الجانب الأمني والسياسي

المطلب الرابع: أداء المؤسسة العسكرية في الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

المبحث الثالث: تحديات وانعكاسات أداء المؤسسة العسكرية في المجال السياسي

المطلب الأول: تحدي العنف السياسي والاجتماعي" الانتقال الخشن"

المطلب الثاني: الانقلاب العسكري والثورة المضادة

المطلب الثالث: توظيف الدين في شرعنة النظام السياسي

المطلب الرابع: التحديات الخارجية.

خاتمة.

مقدمـــــــــة

تعد المؤسسة العسكرية أحد أهم المكونات في النظام السياسي، بحكم الدور المنوط بها المتمثل أساسا في حماية حدود الدولة و الدفاع عن الوحدة الترابية لها،و كذا فرض الأمن و الاستقرار في بعض الحالات الاستثنائية.

وقد لفت موضوع تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي انتباه العديد من الباحثين لأن الظاهرة شملت وطالت عددا من الدول العربية والغربية، ولم تسلم مصر من هذه الظاهرة بل كانت إحدى نماذجها، وذلك لما تكتسيه من شرعية تاريخية وثورية تعود جذورها إلى تنظيم الضباط الأحرار سنة 1952م، واستمر تدخلها في الشأن السياسي منذ الإطاحة بالملك فاروق وإعلان النظام الجمهوري إلى غاية يومنا هذا.

إن ما ميز الدولة المصرية سنة 2011، هو ذلك الحراك الشعبي في إطار الربيع العربي الذي اجتاح مختلف الدول العربية، حيث كان للمؤسسة العسكرية الدور البارز والمؤثر في الحياة السياسية، وحتى بعد تلك المرحلة مازالت تؤثر بصورة أو بأخرى.

إن تجربة تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية لا يمكن أن تفهم إلا في إطار تفسير شامل يجمع بين العناصر المكونة لحالة الاستعداد لدى المؤسسة العسكرية، في مقابل حالة الضعف والانقسام الذي تعانيه الطبقة السياسية والأوضاع السياسية الكبرى التي شهدتها الدولة المصرية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

– دراسة للمؤسسة العسكرية المصرية ومعرفة خصائصها ومهامها.

– تزويد الباحثين بمادة علمية ذات أهمية بدراسة وتحليل النظام السياسي المصري وعلاقته بالمؤسسة العسكرية

– دراسة طبيعة دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي المصري ومدى تأثيرها عليه.

الأهمية العملية:

– ضبط وتحديد العلاقة ومدى تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي في مصر.

–إبراز أهمية دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي بمصر ومدى تأثيرها على استقراره وفعاليته.

– فهم وتفسير آلية التفاعلات داخل هذا النظام بين المؤسسة العسكرية والجانب السياسي وفق منهج علمي .

مبررات اختيار الموضوع:

تنوعت أسباب اختيار موضوع دور المؤسسة العسكرية المصرية في التحول السياسي وتمثلت في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

المبررات الذاتية:

– انطلاقا من مجال تخصصي واهتماماتي العلمية، إضافة إلى اعتبار هذا الموضوع هو من مواضيع الساعة في مختلف الدول التي شهدت احتجاجات ومظاهرات واسعة، ونظرا لتأثير المؤسسة العسكرية على هذه الاحتجاجات.

– محاولة فهم ما طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة في مصر.

– معرفة ما مدى تأثر النظام السياسي المصري بطبيعة تركيبته.

المبررات الموضوعية:

– التعرف على أهم انعكاسات تدخل الجيش المصري على الحياة السياسية.

– تركيز معظم الدراسات والبحوث على دور المجتمع المدني ومختلف الفواعل المشاركة في صنع القرار، دون تخصيص ذلك القدر الكافي لدراسة دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والتعمق فيها، بالشكل الذي يسمح بالتعرف على مختلف أسباب ونتائج تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسي بالإضافة إلى الاستفادة من دروس وتجارب هذا التدخل للمؤسسة العسكرية المصرية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها ما يلي:

– التعرف على طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية المصرية والسلطة السياسية.

الكشف عن الأسباب والدوافع الكامنة وراء تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في إدارة شؤون البلاد، وما هو دورها في الحياة السياسية.

– إبراز تجليات العلاقات المدنية العسكرية على الحياة السياسية في مصر، بعد الأحداث التي شهدتها الساحة المصرية.

إشكالية الدراسة:

ما هي مكانة ودور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي المصري؟

الأسئلة الفرعية:

1– كيف تتدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي في مصر ؟

2–ما هي حدود تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي في مصر ؟

3– ما هي أنماط وأشكال تدخل المؤسسة العسكرية في مصر؟

فرضيات الدراسة:

– كلما كانت هناك هشاشة في السلطة السياسية، ووجود فراغ سياسي، تعزز دور المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية.

– تعد تركيبة النظام السياسي المصري وانخراط قادة الجيش في العملية السياسية والإدارية من الأمور التي سهلت تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي.

– كلما سيطرت المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية زادت صعوبة تحقيق التحول الديمقراطي.

الدراسات السابقة:

استند بحثنا إلى بعض الدراسات الأكاديمية حول موضوع دور المؤسسة العسكرية المصرية في التحول السياسي، حيث اهتمت العديد من هذه الدراسات بالدور الذي لعبته

المؤسسة العسكرية في المجال السياسي، وعلاقتها بالسلطة السياسية في العديد من الدول خاصة في مصر، ومن هذه الدراسات:

1- كتاب الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق[1].

اشتمل هذا الكتاب على مجموعة من المناقشات والبحوث في ندوة فكرية، كانت من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، حيث تناول هذا الكتاب في فصوله دراسة دور المؤسسات العسكرية في الثورات العربية، حيث تم التطرق من خلاله إلى دور المؤسسة العسكرية في الثورات العربية في العديد من الدول العربية، مع اختلاف هذا الدور من دولة إلى أخرى، وقد تم التطرق إلى دراسة الجيوش من حيث أدوارها، حيث تم تصنيفها إلى الجيش الممتنع عن حماية الحاكم والنظام والذي طبق على كل من الحالة المصرية والحالة التونسية، إضافة إلى الجيش المنقسم بين النظام والشعب والذي كان في ليبيا واليمن، وأخيرا الجيش الموحد المتماسك والمدافع عن الدولة والنظام، كما هو في الحالة السورية والبحرين، إضافة إلى نقطة أخرى تناولها هذا الكتاب وهي البناء الديمقراطي في مصر، حيث سعى الباحثون من خلال التطرق إلى هذه النقطة إلى تقديم تحليل حول التحول الديمقراطي في مصر بعد تنحي حسني مبارك وبعد الحراك الشعبي، من خلال إبراز كل من خريطة الفاعلين السياسيين الرئيسيين، ورصد التطورات السياسية التي شهدتها البلاد خلال المرحلة الانتقالية وتأثيرها الإيجابي والسلبي في التحول الديمقراطي، إضافة إلى استشراف مستقبل عملية التطور السياسي والديمقراطي.

2- كتاب الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها[2].

اشتملت الدراسة على مجموعة من البحوث والدراسات لعدة محاور، حيث تم تخصيص قسمين من هذا الكتاب من أجل التطرق إلى دور المؤسسة العسكرية في الحراك

---

[1].عبد الإله بلقيز،يوسف الصواني،**الثورة و الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2012)،عدد الصفحات.1024.

[2]. بهجت قرني، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012)،عدد الصفحات.413.

الشعبي المصري، وتحديات المرحلة الانتقالية، حيث صبت الدراسة حول تحليل علاقة الجيش بالسياسة في مصر، ابتدءا من 1952 كيف كان وضع الجيش في الدولة والامتيازات التي كان يتمتع بها ابتداءا من عهد جمال عبد الناصر إلى غاية عهد حسني مبارك الذي أراد جعلها إمبراطورية اقتصادية، والفصل الأخير تناول تحديات المرحلة الانتقالية في مصر والربيع العربي، كما تمت مقارنة مصر مع مجموعة من الدول العربية التي عرفت موجة الثورات، من حيث عدد القتلى واللاجئين والأسباب، الظروف والنتائج.

3- كتاب العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير[3].

يعود للباحث هاني سليمان، تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقات المدنية العسكرية من خلال 4 فصول، حيث تم التطرق إلى أثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي، وتفسير أسباب تدخل الجيش في الدولة، إضافة إلى التطرق إلى جذور العلاقة بين الجيش والسياسة والمجتمع المصري، بدءا من ثورة الضباط الأحرار حتى عهد حسني مبارك، وتحديد سمات المؤسسة العسكرية في كل حقبة تاريخية، إضافة إلى دراسة السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية خلال الحراك الشعبي 25 يناير 2011 وما بعده، وكذا طبيعة العلاقات المدنية العسكرية إبان فترة حكم محمد مرسي وإبراز الدور السياسي للجيش في 3 يونيو 2013، ووضع سيناريوهات لمستقبل العلاقات المدنية العسكرية في ظل وصول قائد الجيش إلى سدة الرئاسة.

4- رسالة ماجستير بعنوان الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية[4]**:** تعود للباحث محمد سمير الجبور، تناولت الدراسة تاريخ نشأة المؤسسة العسكرية المصرية وآليات تطورها في كل حقبة تاريخية، واختصاصات الجيش ودوره في الحياة السياسية، كما تم التطرق في هذه الدراسة إلى القرارات السياسية ومدى تأثير

---

[3]. هاني سليمان، **كتاب العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**،(الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015)،عدد الصفحات،120.

[4]. محمد سمير الجبور، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**، مذكرة ماجستير (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014)،عدد الصفحات، .

المؤسسة العسكرية في هذه القرارات، إضافة إلى التطرق إلى الحراك الشعبي في 25 يناير 2011 ومعرفة الدوافع والأسباب، وكل من المواقف الأمريكية والإسرائيلية من هذا الحراك، إضافة إلى دور المؤسسة العسكرية المصرية في إدارة الحراك الشعبي، كما تناولت الدراسة موقف المؤسسة العسكرية من المعاهدات الدولية والإقليمية، وكذا العلاقة التي كانت بينها وبين السلطة السياسية في ظل الحكم المدني وبعد الإطاحة به كذلك.

مجالات الدراسة:

المجال العلمي:دور المتغير(المؤسسة العسكرية) في التأثير على النظام السياسي المصري.

المجال الزمني :باعتبار أن مصر شهدت فترة مليئة بالتغيرات السياسية والتحول السياسي منذ تنحي مبارك عن السلطة سنة 2011 ، فإن المجال الزمني لدراستنا ينطلق من تاريخ بداية هذه التحولات في 2011 إلى غاية 2017 ، وذلك بهدف تقديم تقييم شامل لدور المؤسسة العسكرية في التحولات السياسية طيلة هذه الفترة.

المجال المكاني :تم تخصيص هذه الدراسة لجمهورية مصر العربية، نظرا للمكانة التي يحتلها الجيش في المشهد السياسي في هذه الدولة.

اقترابات الدراسة:

1- الاقتراب المؤسساتي: يوضح هذا الاقتراب أن المؤسسة لها دور أساسي في عملية التأثير، فهي البنية الأساسية لقيام أي نظام سياسي، فهذا الاقتراب يولي أهمية كبيرة للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية[5]، فاستخدمنا هذا الاقتراب لدراسة المؤسسة العسكرية المصرية.

---

[5].سعدية سمية إليمي، حفصة براهيمي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية-تونس نموذجا (2011-2014)**، مذكرة ماستر منشورة (جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015)، ص.15.

2- الاقتراب النظمي (النسقي): عرفه دايفيد استون على أنه نسق سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات، وهو بذلك نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات تتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها.[6]

واعتمدنا هذا الاقتراب باعتبار متغير الدراسة المتمثل في النظام السياسي المصري عبارة عن نسق.

مناهج الدراسة:

يفرض هذا الإطار المنهجي استعمال عدة مناهج أهمها:

1- المنهج التاريخي: ويعتبر أكثر المناهج استخداما وذلك في فهم نشأة ودور المؤسسة العسكرية وتأثيرها في الحياة السياسية المصرية، كونه الأكثر ملائمة للموضوع والذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية دقيقة, بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل.[7]

2- المنهج الوصفي: وهو مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً[8], وتحديد المتغيرات لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة ووصف واقع المؤسسة العسكرية المصرية واستخراج العلاقات بين المؤسسة العسكرية والسياسة وتوضيحه على اعتبار أن هذا المنهج هو الأكثر ملائمة للموضوع.

3-منهج تحليل النظم: وهو مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة والتي تعتمد على أن النظام هو أساس وحدة التحليل ومحيط خارجي، والتي تعتمد على مجموعة

---

[6]. محمدشلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات** (الجزائر: دار هومه، 1997)، ص.117.

[7]. عامر مصباح،**منهجية البحث العلمي في العلوم السياسية والإعلام** (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، 2010)، ص.177.

[8]. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص.107

من العناصر أو الأجزاء والتي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل في دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات(المطالب) وتنتهي بالمخرجات(القرارات) مع قيام عملية التغذية الراجعة بالربط بين المدخلات والمخرجات[9].

4- منهج صنع القرار: وهو عبارة عن مجموعة من الخطوات الواجب إتباعها من أجل صنع وإصدار قرار سياسي رشيد، تتوفر فيه مقومات النجاح بقدر أكبر من احتمالات الفشل، والتي تم صنعها واتخاذها ودخلت دائرة التنفيذ الفعلي، وذلك للتعرف على دور المؤسسة العسكرية والنخب العسكرية في صنع القرار السياسي المصري والتأثير في الحياة السياسية المصرية، سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي.

تقسيم الدراسة:

تمت معالجة هذا الموضوع من خلال مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة حيث:

جاء الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للمؤسسة العسكرية والنظام السياسي، وتناولنا فيه ثلاثة مباحث كان الأول بعنوان مفهوم المؤسسة العسكرية، نجد فيه ثلاثة مطالب كالتالي المطلب الأول تناول تعريف المؤسسة العسكرية، المطلب الثاني تم فيه الحديث عن خصائص المؤسسة العسكرية، والمطلب الثالث تحدث عن مهام هذه المؤسسة، والمبحث الثاني كان بعنوان مفهوم النظام السياسي، نجد فيه هو كذلك ثلاثة مطالب الأول يتناول تعريف النظام السياسي، والثاني مكونات النظام السياسي، أما المطلب الثالث فيتحدث عن خصائص ووظائف هذا النظام، أما المبحث الثالث كان بعنوان النظريات المفسرة للدور السياسي للمؤسسة العسكرية، تناولنا فيه ثلاثة مطالب، كل مطلب خصص لنظرية مفسرة،المطلب الأول بعنوان: النظرية الغربية التقليدية (نظرية الانفصال)، أما الثاني فعنوانه، نظرية التوافق،و المطلب الثالث تناول نظرية التنافس المدني العسكري.

---

[9]. **المكان نفسه**، ص. 163.

فيما يخص الفصل الثاني جاء بعنوان : تحليل عام للمؤسسة العسكرية والنظام السياسي في مصر نجده متكون من ثلاثة مباحث المبحث الأول بعنوان : خصائص المؤسسة العسكرية المصرية ،تناولنا فيه ثلاث مطالب، الأول بعنوان: نشأة المؤسسة العسكرية المصرية ،الثاني يحمل عنوان: العقيدة والتأهيل للمؤسسة العسكرية المصرية، أما المطلب الثالث فتناول: قدرات وتحديات المؤسسة العسكرية المصرية، والمبحث الثاني تحدثنا فيه عن تحليل النظام السياسي المصري، جاء فيه أربعة مطالب، الأول حمل عنوان: المؤسسة التشريعية،و الثاني : المؤسسة التنفيذية ، أما الثالث : المؤسسة القضائية ، و الرابع : تضمن المركزية و اللامركزية الإدارية والمبحث الثالث جاء بعنوان: العلاقات المدنية العسكرية، تناولنا فيه ثلاثة مطالب الأول بعنوان: الرؤية ومجال التصور للعلاقة بين المدنيين والعسكريين، والثاني بعنوان: مصادر الدور العسكري في المجال السياسي، أما المطلب الثالث تضمن انعكاسات وتحديات الدور العسكري في المجال السياسي.

الفصل الثالث حمل عنوان: أداء وتحديات المؤسسة العسكرية في النظام السياسي في مصر ، نجده متكون من ثلاثة مباحث، الأول بعنوان: محددات الدور العسكري في النظام السياسي ونجد فيه مطلبين الأول بعنوان: العوامل والأسباب الداخلية، أما المطلب الثاني جاء تحت عنوان: العوامل والأسباب الخارجية والمبحث الثاني جاء تحت عنوان: أداء المؤسسة العسكرية في إدارة المجال السياسي في مصر، ونجد فيه أربعة مطالب، الأول: رؤية المؤسسة العسكرية للحالة الثورية والمرحلة الانتقالية، والثاني: أداء المؤسسة العسكرية في التشريع والدستور، والثالث: أداء المؤسسة العسكرية في الجانب الأمني والسياسي، والرابع: أداء المؤسسة العسكرية في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، أما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان: تحديات وانعكاسات أداء المؤسسة العسكرية في المجال السياسي، و نجد فيه أربعة مطالب، الأول: بعنوان تحدي العنف السياسي والاجتماعي"الانتقال الخشن"، والمطلب الثاني: الانقلاب العسكري والثورة المضادة، أما

المطلب الثالث: هيمنة المؤسسة العسكرية على المؤسسة الإعلامية والقضائية والدينية، والمطلب الرابع والأخير تضمن: التحديات الخارجية.

صعوبات الدراسة:

– صعوبة الحصول على معلومات وبيانات واضحة لصعوبة الوصول إلى المصادر الأصلية.

– قلة الدراسات الأكاديمية المحصل عليها في الموضوع نظرا لقصر مدة جمع المراجع.

– إحاطة القادة وصناع القرار في المؤسسة العسكرية المصرية والنظام السياسي لإجراءاتهم وسلوكهم بالسرية والتكتم (المراسيم غير المنشورة).

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسة العسكرية و النظام السياسي

تمهيد:

قبل الشروع في دراسة دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، لا بد أولا من الإحاطة بالإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين الأول كان تحت عنوان مفهوم المؤسسة العسكرية التي تعتبر أهم مكونات النظام السياسي ودعامته الأساسية وفقا للدور الذي تقوم به وفقا لما ينص عليه الدستور، من حماية التراب الوطني واستتباب الأمن والاستقرار في الحالات الغير عادية، أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان مفهوم النظام السياسي وتم التطرق إلى تعريفه وأهم خصائصة ووظائفه.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية.

تعد المؤسسة العسكرية من أهم مؤسسات الدولة، لذلك كانت مركز انتباه الباحثين، فأفاضوا فيها بالكتابة والدراسة والتوصيف، وسنطرح في هذا المبحث تعريفها وخصائصها ومهامها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة العسكرية

فهناك عدة تعاريف للمؤسسة العسكرية منها ماهو لغوي ومنها ما هو إصطلاحي:

أولا: لغة:

مصطلح المؤسسة يدل على وجود إطار مؤسسي له أطر وهيكلة ومسؤوليات وصلاحيات، أما مصطلح العسكرية مصدرها عسكر مشتقة من الفعل عسكر بمعنى تجمعوا ونزلوا، وحسب ما ورد في معجم لسان العرب على لسان ابن منظور: يقصد بها الجيش بمعنى الكثرة من كل شيء، وأن العسكرة هي شدة الجدب.[10]

ثانيا: إصطلاحا:

عرفها هاني سليمان أنها: "مؤسسة معنية بامتلاك أدوات العنف في الدولة، وتشمل القوات المسلحة بأجهزتها المختلفة التابعة لوزارة الدفاع".[11]

أما عزمي بشارة يرى بأنها: "القوات المسلحة المنظمة في تشكيلات مدربة على الطاعة، تقوم بالدفاع عن البلاد وتتدخل للدفاع عن استقرارها الداخلي".[12]

في حين يقول عبد الإله بلقزيز أنها: "مؤسسة من مؤسسات الدولة ليست إدارة بإمرة السلطة، فهي للأمة وليست للنخبة الحاكمة، وهي نصاب مستقل عن الكيان السياسي ومحايد في العلاقات السياسية، والسلطة داخل المجتمع".[13]

---

[10]. ابن منظور، **معجم لسان العرب**، (الإسكندرية: دار المعارف، ب س ن)، ص.45.

[11]. سليمان هاني، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي بمصر**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.31.

[12]. عزمي بشارة، "الجيش والحكم عربيا، إشكاليات نظرية"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ع.22، (سبتمبر 2016)، ص.15.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف إجرائي كالتالي:

المؤسسة العسكرية هي مؤسسة تتميز بخصائص تجعلها تختلف عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى، فقد تكونت بفعل إرادة جماعية كامنة في إرادة مؤسسيها، تحكمها قواعد وإجراءات قانونية تفرض على أعضائها المرتبطين ببعضهم البعض برابط من علاقات الطاعة حسب التدرج الهرمي والانضباط الشديدين من أجل تحقيق الأهداف والوظائف المكلفة بإنجازها، حسب دستور وقوانين الدولة التي تتباين من دولة لأخرى حسب الظروف الاجتماعية والسياسية.[14]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة العسكرية

بما أن المؤسسة العسكرية هي الركيزة الأساسية لأي دولة، فإن ذلك يجعل لها خصائص تميزها عن باقي المؤسسات، نوضحها فيما يلي:

1- امتلاكها واحتكارها للقوة: طبقا للقانون فإن قوتها تتمثل في الأسلحة والمعدات العسكرية الخفيفة والثقيلة، وكذا الأفراد المقاتلين ذوي التدريب العسكري والهيبة العالية، إضافة إلى وجود المال لتأمين التسلح وتحقيق الأمن.

2- التدرج الهرمي: هونسق اجتماعي يتميز بالدقة في التنظيم، فيه تدرج يبدأ من قمة الهرم وهو رئيس الجمهورية باعتباره قائد القوات المسلحة وزير الدفاع، إلى قاعدته وهو الفرد المجند، ويقوم أساسا على الرتبة العسكرية التي تحدد نمط العلاقة بين الرئيس والمرؤوس.[15]

3- الترقية في النظام العسكري: في حال توفر شروط في الفرد العسكري كقضاء أدنى حد في رتبة معينة أو إنجاز مهام في ظروف طارئة، يرقى لرتبة أعلى، ويكسب العسكريون القواعد والإجراءات من خلال التدريبات الأساسية وفق الدليل الميداني الذي يجزئ العملية العسكرية إلى مراحل متعددة.

---

[13]. عبد الله بلقزيز، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.16.

[14]. محمد صالح بابلا رشاد، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2012**، (السليمانية: العراق، 2012)، ص.31.

[15]. أحمد إبراهيم خضر، **الجيش والمجتمع**، (القاهرة: دار المعارف، 1998)، ص.82.

4- الـرقم العسـكري: لأن الحيـاة العسـكرية لا شخصـية، يبرزهـا الـرقم المتسلسـل للفـرد العسكري، الذي يحول الجندي إلى رقم في منظومة.

5- اخـتلاف المكانـة بـين الضـباط والجنـود: هـي من أهم المزايا وضوحا فـي المؤسسـة العسكرية، حيث تشجع العقيدة العسكرية هذا الأمر وتعتبره ضرورة انضباطية، ويبرز هذا الاختلاف في المطاعم والمراقد....إلخ.

6- المؤسسة لعسكرية ذات بناء بيروقراطي لا شخصي: حيث تتحدد شرعية السلطة فيه في المنصب وليس في شاغله، فالاحترام يكون للرتبة الملازمة للمنصب وليس لشاغل هذا المنصب.[16]

7- المؤسسـة العسـكرية: هـي الإدارة الأكثـر تنظيمـا وانضـباطا وجاهزيـة، تحكـم موقعهـا الرئيسي في الهيكلة التنظيمية في مجتمعات الدول النامية وحتى المتقدمة.[17]

المطلب الثالث: مهام المؤسسة العسكرية

اختلف الباحثون حول مهام المؤسسة العسكرية واستقر الاختلاف على أن مهام هذه المؤسسـة تتغير بتغير الظروف التـي تسود البلاد، وتتراوح مهامها بين الحرب فـي وقت اللاسلم، والمشاركة في البناء والتشييد كهيئة اجتماعية شعبية في وقت السلم، وتتعدد مهام المؤسسة العسكرية في زمن السلم فتقوم بالتحضير القتالي والتكوين والتدريب تحسبا للحرب، وتخـرج عـن المهمـة القتاليـة وتتعـداها إلـى مهـام اجتماعيـة فتسـاهم فـي البنـاء والتنشـئة الاجتماعية بتربية أفرادها على مختلف العلوم والإدراك والاحترام، على أساس مبدأ الحقوق

---

[16]. فؤاد الآغا، **علم الإجتماع العسكري**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص.52.

[17]. اسماعيل عميرة، **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية**، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: علم الاجتماع والتنظيم والعمل، 2009)، ص ص.73،72.

والواجبات وبث مبادئ الوطنية واحترام القوانين وتتعداها إلى باقي أفراد المجتمع عبر آلية الخدمة العسكرية.[18]

تقوم المؤسسة العسكرية بدور إنمائي يتمثل في عمليات الإغاثة وإسعاف المنكوبين خلال الكوارث الطبيعية، وكذا فك لعزلة عن المناطق المنكوبة والمساهمة في إنجاز البنى التحتية، خاصة في المناطق النائية، كإنشاء الطرق وشق القنوات وبناء الجسور وحملات التشجير في إطار المحافظة على البيئة، تنظيف الشواطئ وتوفير بعض الخدمات الصحية كحملات التلقيح والعلاج المجاني في المناطق المنكوبة، كما تلعب المؤسسة العسكرية أيضا دورا كبيرا يدخل في إطار مهامها في مجال التكوين ودعم المهارات باعتبارها من المؤسسات المتفوقة في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي، وتساهم في التنمية الاقتصادية للدولة لأن القادة العسكريين لهم حساسية بالغة تجاه التخلف التكنولوجي والاقتصادي لبلدانهم، وبهذا تكون المؤسسة العسكرية همزة وصل بين المجتمع المتخلف والتكنولوجيا الحديثة.

أوضح جونسن في كتابه "لمجتمعات المتخلفة" سنة 1962 أن الجيش أحسن مؤسسة مدربة وجيدة التنظيم لتحقيق التغيرات الكبرى، ويكون هذا غالبا بإنشاء صناعة عسكرية تكون مصدرا هاما للدخل في الدولة كما تساهم في إنجاز المشاريع الإقتصادية التي تتسم بالإتقان والضخامة والسرعة في التنفيذ.[19]

إضافة إلى المهام والأدوار السابقة تبقى المهمة الأساسية للمؤسسة العسكرية حماية الدولة وحدودها من أي تهديد خارجي، وهذا نظرا لقدرتها التنظيمية المعتبرة.

ما لوحظ في الآونة الأخيرة في ظل تراجع الحروب والصراعات التقليدية أن الجيوش شهدت تغيرا في أدوارها ومهامها، فأصبحت تبتعد تدريجيا عن الدور الجوهري، والمهام القتالية

---

[18]. سامي عجم، "الدور الاجتماعي للجيش"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، ع.51، (2005)، متوفرة على الموقع التالي.https://www.lebarmy.gov.lb ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/21/ سا 10:00.

[19]. عميرة، **مرجع سابق**، ص.76.

نحوأدوار إنسانية كالمساعدات الإجتماعية في الداخل والخارج لا سيما حين انخفضت الصراعات حول الموارد الطبيعية بين الدول[20] .

على الرغم من هذه لأدوار التي يلعبها الجيش في بعث الإستقرار واستتباب الأمن السياسي والمجتمعي إلا أنه يقحم نفسه في التنمية السياسية ووعلاقته مع النظام السياسي وهذا موجود في المجتمعات العربية بصورة واضحة، فيقول الباحث محمد عليمات:"أن الجيش يعتبر كقوة محافظة تعمل على إعاقة تغير التنمية، ويعتبر قوة فعالة ومركزية في إدارة الحكم في كثير من البلدان العربية والإسلامية، فالجيش إما أن يحكم مباشرة كما هوالحال في الأنظمة العسكرية أوبشكل غير مباشر، وذلك بتحالف الجيش مع السلطة الحاكمة نمما يعني أن الجيش يشكل دولة داخل الدولة، له مدارسه وكلياته وجامعاته ومستشفياته وميزانيته.[21]

تقاس سلبية وإيجابية دور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي بتقدم أوتخلف المجتمع الموجود فيه وهذا ما ذكره صامويل هنغتون: "إن دور الجيش يتغير مع تغير المجتمع، ففي عالم الأقلية الحاكمة يكون الجيش راديكاليا، وفي عالم الطبقة الوسطى، يكون المشارك والحكم، وعندما يبدوا المجتمع الجماهيري في الظهور يصبح الجندي الحارس هوالمحافظ على النظام القائم ولذلك فإن دور الجيش يزداد مع تخلف المجتمع وكلما تقدم المجتمع كان دور الجيش محافظا ورجعيا.[22]

---

[20]. محمد خلفان الصوافي، "تحولات في أدوار الجيوش"، **مجلة درع الوطن**، ع.485، (2012)، متوفرة على الموقع التالي: www.nationshield.ae/index.php/home.

[21]. بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص.123.

[22]. الصوافي، **مرجع سابق**، ص.124.

المبحث الثاني: مفهوم النظام السياسي

يعد النظام السياسي أحد أسس وأركان الدول ويعمل جاهدًا من أجل السير بالدولة والمجتمع نحو الإستقرار وتحقيق التنمية الشاملة فيه، وأن لايكون نظام مهيمن على الدولة وجاعلا منها مطية له في الإستحواذ على السلطة ومنافعها وممارسة إقصاء شديد إتجاه الآخرين، وإذا كانت أهمية النظام السياسي كذلك، فإن شكله وطبيعته وشرعيته تعتبر مهمة في تحقيق ذلك، لذلك نجد الأدب السياسي والقانوني سعى قديما وحديثا من أجل تطوير أشكال النظم السياسية لتكون فاعلة وقادرة على مواجهة التحولات الكبيرة التي تمر بها المجتمعات.

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي

أولا: لغة:

عرفه مختار الصحاح بأنه: نظم اللؤلؤ جمعه في السلك ونظمه تنظيما. ومنه نظم الشعر ونظمه، والنظام الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ[23].

مما ذكر يمكن الاستنتاج بان مصطلح النظام يطلق على الأشياء المضموم بعضها إلى بعض، كما يطلع على الشيء الجامع لتلك الأشياء، وراعى في ذلك الضم الترابط الذي ليس فيه تنافر، والاستقامة التي لايصاحبها عوج، وبذلك نستطيع القول بان النظام هو تلك الأشياء المتناسقة والمترابطة التي يكون لها ثنات.[24]

ثانيا: اصطلاحا:

يعرفه " دافيد إيستون "David Easton" بأنه: "مجموعة الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي، ولكن هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءًا من حياة هذه الجماعة، وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسي[25].

يعرفه "طه بدوي" باعتباره: مؤسسات منظمة تنظيما قانونيا مستقلا ومرتبطة بواقع مجتمعها الحضاري والثقافي والروحي، أي بالسياق أوالبيئة الذي تعمل فيه، الأمر الذي يوسع من مجال الدراسة لتتجاوز مجرد القواعد الوضعية المنظمة لهذه المؤسسات إلى القيم الأساسية والأهداف أوالمثل العليا والثقافية التي تميز المجتمع عن غيره فتجعل للنظام السياسي طابعه الغربي أو الإسلامي.[26]

النظام السياسي عند "إبراهيم درويش": مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بعمليات صنع القرارات، والتي تترجم أهداف المجتمع وخلافاته الناتجة من خلال

---

[23]. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **المختار الصحاح**، (القاهرة: المطبعة الاميرية، 1953)، ص.667.

[24]. محمد بن شاكر الشريف، **مقدمة في فقه النظام السياسي الإسلامي**، (المكتبة الشاملة، 2011)، ص.4.

[25]. نبيل ديب، الإطار العام للدراسلت المقارنة، الإطار الإيتيمولوجي، محاضرة ألقيت لسنة الثانية ليسانس، جامعة قسنطينة3: الجزائر، ب س ن، ص ص. 1-23.

[26]. ديب، **المرجع نفسه**، ص.3.

الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية.[27]

من خلال التعريفات السابق ذكرها، يمكن تقديم تعريف إجرائي:

ثالثا: التعريف الإجرائي للنظام السياسي:

التعريف التقليدي للنظام السياسي هونظام الحكم بمعنى المؤسسات الحكومية الثلاث: تنفيذية وتشريعية وقضائية، والتي تقوم بمهمة الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية وضمان الترابط الداخلي، هذا التعريف للنظام يربط النظام السياسي بالدولة، وهو تعريف مستمد أساسا من التعريف التقليدي لعلم السياسة بأنه علم الدولة، إلا أن التطور الذي عرفه علم السياسة مع تطور وتعقد الحياة السياسية وتجاوزها لحدود الدولة، دفع بعلماء السياسية إلى تعريف علم السياسة كعلم السلطة، وعليه أصبح النظام السياسي يعرف كمفهوم تحليلي أكثر مما هونظام مؤسساتي مضبوط كما توحي كلمة نظام، وضمن هذه الرؤية عرفت موسوعة العلوم السياسية، النظام السياسي هو" مجموع التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم، أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع (دايفد استون).[28]

وهذا يعني أن النظام السياسي قد يشمل الدولة ولكنه قد يتجاوزها ليستوعب علاقات وتفاعلات سلطوية إما مشمولة بالدولة كالأحزاب والجماعات العرقية والطائفية ذات الثقافات المغايرة والمضادة للدولة، وإما تتعدى حدود الدولة كظاهرة الإرهاب الدولة أوالعنف متعدي القوميات أوحركات التحرر الوطني أوالتداعيات السياسية للعولمة.

المطلب الثاني: مكونات النظام السياسي

---

[27]. **المكان نفسه.**

[28]. محمد صالح عطا، أحمد تيم، **النظم السياسية العربية**، (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس،،1988)، ص.35.

*. يعتبر دافيد ايستون David Easton من أبرز المفكرين السياسيين المعاصرين الذين ساهموا بشكل واسع في مجال تحليل الظواهر السياسية، وكذلك من أهم الأكاديميين المتخصصين في تحليل النظم السياسية، حيث وضع النموذج التحليلي المعروف باسم نموذج "المدخلات والمخرجات.

اتفق معظم الدارسين للعلوم السياسية، أن النظام السياسي هومجموعة من المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية، ومن بين الدراسين نجد دفيد استون* davide easton الذي بنى نظريته في النظم السياسية على أساس أن الظاهرة السياسية هي عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة، والتي تتكون أساسا من نظام System ومحيطEnvironment، كما يقوم على مجموعة من العناصر وهي كالتالي[29]:

1- المدخلات: تتكون من عنصرين أساسيين هما:

أ- المطالب والحاجات الصادرة عن المجتمع المدني، استطلاعات الرأي العام، وسائل الاعلام، والتي يجب أن يعبر عنها في شكل تظاهرات سياسية عقلانية ومنظمة والتي تكون عبارة عن مدخلات

ب- دعم ومساندة النظام النظام السياسي، والايمان بقواعد اللعبة السياسية.

2- المخرجات: فهي عبارة عن رد فعل المؤسسات السياسية الحاكمة على الطلبات والمطالب الصادرة عن المجتمع، وذلك عن طريق تغذية استرجاعية ويكون رد فعل النظام السياسي إما إيجابيا أو سلبيا، فيكون إيجابيا عندما يتخذ النظام السياسي تدابير سياسية إيجابية تتمثل في قبول وتحقيق مطالب المحيط ومن ثم ترجمتها في شكل سياسات عامة، وتتخذ ردة الفعل طريقا سلبيا عندما تقابل مطالب المحيط بالرفض والتدابير الزجرية والقمعية وبالتالي فإن النظام السياسي إذا اتخذ اجراءات ايجابية بالنسبة لإيستون فإنه يحقق لنفسه توازنا يمنحه طابع الديمقراطية، أما إذا رفضت مطالب المحيط فإن هذا النظام السياسي نظام غير متوازن، وبالتالي يكون غير ديمقرطي[30].

المطلب الثالث: خصائص ووظائف النظام السياسي.

تناولنا في هذا المطلب، خصائص النظام السياسي التي يتميز بها، وكذلك الوظائف التي يؤديها، وذلك في فرعين كما يأتي:

---

[29]. محمد نويري، " مواضيع وأبحاث سياسية"، **مجلة الحوار المتمدن**، ع.2827، (2009/11/12)، ص.1.

[30]. نويري، **المرجع نفسه**، ص.1.

أولا: الخصائص: يتميز النظام السياسي بالخصائص الآتية[31]:

1- امتلاك النظام السياسي سلطة عليا في المجتمع، ومن ثم تكون قوانينه وأنظمته وقراراته ملزمة واقعيا للكافة .

2- تحكم علاقات عناصر النظام السياسي قواعد قانونية وسياسية ومجتمعية، ومن ثم فهويتمتع باستقلال ذاتي نسبي أكثر من أي نظام فرعي أخر من أنظمة المجتمع.

3- يكون تأثير النظام السياسي في المجتمع، أكثر من أي نظام فرعي أخر.

4- يتفاعل النظام السياسي مع النظم الفرعية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كونها البيئة التي يتحرك فيها وعلى أساسها.

ثانيا: الوظائف: يؤدي النظام السياسي الوظائف الآتية[32]:

1- تحديد أهداف المجتمع والدولة التي تتركز في تحقيق وظائف الرفاهية والأمن.

2- تعبئة طاقات المجتمع وضمان مشاركة أبنائه في تحقيق وظائف الرفاهية.

3- دمج العناصر التي يتألف منها المجتمع أو توحيدها، لتعزيز عناصر قوة الدولة ومن ثم ضمان مصالحها وتحقيق أهدافها.

4- إضفاء المشروعية على العملية السياسية ومن ثم النظام السياسي نفسه.

5-تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

---

[31]. صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، (بغداد، دار الحكمة، 1991)، ص ص.6،7.

[32]. الكاظم، العاني، **المرجع نفسه**، ص.7.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي

اختلف الباحثون في تفسيرهم لظاهرة تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، وحاولوا وضع أطر نظرية تحلل طبيعة هذا التدخل، وتحاول التنبؤ به، وسوف نتطرق في هذا المبحث لأهم الاجتهادات النظرية في المجال.

المطلب الأول :النظرية الغربية التقليدية (نظرية الانفصال):

جاءت هذه النظرية في فترة بداية الحرب الباردة حيث أشار هنتغتون[33] ، إلى أن ارتفاع مستوى التهديد السوفيتي للولايات المتحدة الأمريكية يضاعف من أهمية القوة العسكرية لصانع السياسة الأمريكي، وبما أن الجيش يتبنى منظومة مختلفة ومغايرة عن منظومة القادة السياسيين حول التعامل مع التهديد، قد يؤدي إلى حدوث صراع بين المؤسسة العسكرية وصانع القرار الأمريكي حول السياسة الدفاعية المتبعة.

تقوم هذه النظرية على الانفصال التام المادي والإيديولوجي للمؤسسة العسكرية عن المؤسسات السياسية للدولة، ما يعني منع أي دور سياسي قد تلعبه المؤسسة العسكرية، وهذا الفصل يقوم على مبدأ الجندي المحترف، فعالية المؤسسة العسكرية، وسيطرة المؤسسات المدنية.

فالمؤسسة العسكرية تفرض بطبيعتها قيما ملزمة مثل الطاعة والانضباط والصرامة والتدرج الهرمي، وهذا ما لا يتناسب مع الممارسة السياسية في الدول الديمقراطية القائمة

---

[33] . Huntington (Samuel),op.cit, p.38.

على حرية الرأي والتعبير، حسب صامويل فيفر[34] إضافة إلى إن العسكريين يفتقدون للقدرة على تقييم التداعيات السياسية للقرارات العسكرية لافتقادهم لمهارات العمل السياسي من جانب ولعدم تفويضهم من المواطنين لأداء هذا الدور من جانب أخر.

وفي ظل هذه النظرية يجب أن تتسم المؤسسات السياسية بالقدرة الكافية لفرض سيطرتها على المؤسسة العسكرية، باعتبارها مؤسسات تمثيلية مفوضة عن الشعب في اتخاذ القرار ورسم السياسات ما يعني مأسسة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية ، كما تتطلب أيضا أن تكون المؤسسة العسكرية مؤسسة محترفة – وهو حجر الزاوية في هذه النظرية –فتنأى عن التدخل في الشأن السياسي بل تلتزم بتقديم النصح للقيادة المدنية مع جاهزيتها العالية في الدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية واحترافية المؤسسة العسكرية حسب هنتغتون تتحقق عبر تحقق العناصر التالية[35]:(الخيرة، المسؤولية الإجتماعية، التضامن الإجتماعي الداخلي).

كما يجب القول إن هذه النظرية تحمل في طياتها تناقضا ضمنيا يتمثل في التأكيد على دور المؤسسة العسكرية في إبداء النصح وتقديم بدائل لصانع القرار، باعتبارها هي الأدرى بطبيعة التهديد الخارجي والمستحوذة على معلومات دقيقة عن هذا التهديد بواسطة أجهزتها الخاصة، ومع هذا فهذه النظرية تمتنع في الوقت ذاته عن الإقرار لهذه المؤسسة بأي دور في صنع السياسة الدفاعية على الرغم من أنها ميدان لها رئيس.

المطلب الثاني :نظرية التوافق :

يقدم هذا التوجه نموذجا واقعيا لطبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية في الدولة، حيث جاءت كرد فعل على الانتقادات الموجه للنظرية اللبرالية التقليدية

---

[34]. يونس محمد عبد الله، القيم في دراسة العلاقات المدنية العسكرية، **القيم في الظاهرة الاجتماعية**، أعمال الدورة المنهجية في تفعيل القيم في البحوث الاجتماعية من الفترة 6 –11 فيفري 2010 ، جامعة القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة ، ب س ن، ص. 494.

[35]. ثامر عبد الحميد، محمد مرتضى،" العلاقات المدنية العسكرية، دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية في بوركينافاسو"، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، متحصل عليه من الموقع:
http://democraticac.de/?p=26247 12 متحصل عليه يوم /22/ 2019/06 على الساعة 10:25 .

الداعية إلى الانفصال بين تلك المؤسسات، واعتبر(توم سكوردج)[36] في نقده لنظرية الفصل بأن قصورها يعود إلى التركيز على المجتمعات غير المستقرة والتي تشهد تدخلا متتاليا للمؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية.

ما دفع نظرية الانفصال إلى بلورة رؤية مثالية وليست واقعية حول ما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات، تشبها بالنظريات الإدارية الكلاسيكية الداعية لفصل الإدارة عن السياسة رغم إن هذا النمط لا ينطبق على العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية، بسبب التشابك الذي تتسم به هذه العلاقة فلا يمكن من جهة تحديد ما هو سياسي لا تتدخل فيه المؤسسة العسكرية، ومن جهة أخرى تخضع للتغيرات المتسارعة والآنية خلال الأزمات الخارجية، ومن جهة ثالثة فالمؤسسة العسكرية جماعة ضاغطة لها مصالحها تدفعها للتدخل في صنع السياسة الدفاعية مجال عملها الرئيسي، للدفاع عن مصالحها.

واعتبرت ريبيكا شيف[37] أن هذه القيم هي من يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في الشأن السياسي مع ضرورة إشراك المجتمع في هذه القيم، إضافة لتأكيدها على أن المؤسسات والمتغيرات الثقافية هي التي تمنع أو تعظم احتمالات التدخل العسكري، وخلصت ريبيكا شيف إلى أنه كلما زاد التوافق بين العسكريين والنخبة السياسية والمجتمع تراجعت إحتمالات التدخل.

حيث تؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون والحوار بين العسكريين والمؤسسات السياسية والمجتمع ككل، كما ترى أن العسكريين والقيادة السياسية والمواطنين هم شركاء، كما أكدت هذه النظرية على ثلاث مستويات رئيسية للتحليل وهم:" العسكريون، القيادة السياسية، المواطنون"، وحددت عدة معايير كأساس للتوافق بين العسكريين والمدنيين، وتتمثل هذه المعايير في التكوين الاجتماعي للضباط، وعملية صنع القرارات السياسية، وطرق التجنيد ونمط المؤسسة العسكرية.

---

[36]. أحمد عبد ربه،"الإتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيوش"، **الجيوش و التحول الديمقراطي في إفريقيا**،(الدوحة:منتدى العلاقات الدولية و العربية،2015)،ص ص.38-66.

[37].عبد ربه، **المرجع سابق**، ص.38.

المطلب الثالث :نظرية التنافس المدني العسكري :

هذه النظرية هي إسهام حديث في مجال العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية، قدمها كل من ايريل كرواسون ودافيد كوهين سنة 2010 وهي تتعلق أكثر بالدول الأقل ترسيخا ديمقراطيا، حيث قدما تحليلا نظريا قوامة التنافس المدني العسكري للسيطرة على صناعة القرار السياسي في الدولة.

هذه السيطرة تمر – حسب افتراضات الباحثين – عبر السيطرة على المكونات الخمس التالية :تجنيد النخب، صنع السياسة العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الوطني، والتنظيم العسكري.

حتى تسيطر المؤسسات السياسية المدنية على صناعة القرار عليها، حتما السيطرة على صناعة القرار في المكونات الخمس المذكورة، والتي هي محل تنافس بين السلطة العسكرية والسلطات السياسية، وينعكس تغلب السلطة العسكرية في هذا التنافس في تقويض سيطرة المدنيين في اتخاذ القرارات عن طريق امتيازات خاصة وحصانات دستورية تنتزعها المؤسسة العسكرية، نجدها في كثير من دساتير العالم، أو عن طريق التهديد بالتدخل بالضغط على الحكومة أو التدخل بالفعل بانقلاب عسكري ينهي تماما الحكم المدني.

تفترض هذه النظرية إن النخب السياسية المدنية في الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو الدول التي شهدت تحولا ديمقراطيا لم يترسخ بعد، يتوقف عليها إعداد وتطوير استراتيجيات قصيرة أو متوسطة المدى للحد من الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ومن أمثلة هذه الاستراتيجيات[38]

-استرضاء المؤسسة العسكرية

-رصد ومتابعة المؤسسة العسكرية.

-اختيار أفراد الجيش بناء على الولاء والانتماء.

-التنشئة الاجتماعية للجيش.

---

[38]. عبد ربه، **مرجع سابق**،ص.47.

-مكافئة الامتثال ومعاقبة عدم الامتثال.

وتؤكد هذه النظرية على الظروف العامة و العوامل الهيكلية المؤثرة على طبيعة العلاقة بين النخب السياسية والقادة العسكريين، والتي قد تخدم احد الطرفين على حساب الطرف الأخر، وتتحكم إلى حد بعيد في طبيعة التنافس المدني والعسكري.

قسم الباحثان هذه الظروف والعوامل إلى ثلاث مستويات رئيسية كما يلي[39]:

-**الظروف المبدئية** :ويقصد بها المناخ السائد خلال التنافس المدني العسكري، والذي قد يكون(ظروف ما بعد التحول الديمقراطي) أحد أوجهه، وتتضمن هذه الظروف المبدئية نوع النظام الذي سبق التحول مثلا وحجم الامتيازات التي كانت تتمتع بها في ظله المؤسسة العسكرية ومدى قوة نفوذها السياسي وموقفها من هذا التحول ومدى مساهمتها فيه، كل هذه الظروف المبدئية لها بالغ الأهمية على طبيعة العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية.

-**العوامل العسكرية الداخلية** : ويقصد بها تلك العوامل التي تدخل ضمن النطاق الداخلي للمؤسسة العسكرية مثل:

التنظيم الهيكلي للمؤسسة العسكرية، التدرج التسلسلي للرتب والأقدمية ومدى توافقه مع التدرج الوظيفي، مدى الانضباط داخل المؤسسة، الانصياع للأوامر.

التماسك الداخلي للمؤسسة العسكرية.

الوضعية الاقتصادية للمؤسسة، بمعنى حجم ميزانيتها أو تمويلها، المشاريع الاقتصادية العسكرية وغير العسكرية التي تديرها.

-**العوامل العسكرية الخارجية** : وتتدرج ضمنها ستة عوامل رئيسية كما يلي:

الدعم الشعبي للنخب السياسية الحاكمة

الإجماع الشعبي على الديمقراطية وما تقتضيه من حكم مدني.

قوة مؤسسات المجتمع المدني .

التهديدات ذات المصدر الخارجي.

---

[39]. عبد ربه،**مرجع سابق**،ص.49.

التهديدات ذات المصدر الداخلي.

الفواعل الخارجية.

وبعد استعراضنا لأهم النظريات المفسرة للدور السياسي للمؤسسة العسكرية، نرى أن نظرية التنافس المدني العسكري هي الأنسب للاعتماد عليها في تحليلنا لعلاقة الجيش بالسياسة في مصر كونها تتناسب مع طبيعة الحالة المصرية.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا لتعريف كل من المؤسسة العسكرية، والذي كان صعبا حصره في تعريف واحد نظرا لوجود تعاريف مختلفة وغير مضبوطة، إضافة إلى تعريف النظام السياسي، الذي تعددت فيه الدراسات والأبحاث وقد تجلى ذلك في كثرة التعاريف المقدمة حوله ما خلق لنا صعوبة في تحديد تعريف شامل له، إلا أننا حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على خصائص النظام السياسي وطبيعة العلاقة بين مؤسساته وكذا تبيان بعض النظريات المفسرة للدور السياسي للمؤسسة العسكرية الأمر الذي سنحاول إيضاحه في الفصل الثاني من خلال التركيز على العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في مصر.

الفصل الثاني

تحليل عام للمؤسسة العسكرية والنظام السياسي في مصر

تمهيد:

تحتل مصر مكانا كبيرا على الصعيد العربي والإقليمي وحتى على الصعيد الدولي، كونها مستقطبة للأنظار سواء من حيث موقعها الجغرافي أو حتى من خلال سياستها الداخلية والخارجية خاصة مع الدول العربية، وهي كذلك تتميز بنظام سياسي يختلف عن جميع الأنظمة، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المؤسسة العسكرية المصرية والنظام السياسي المصري وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، ندرس في الأول، خصائص المؤسسة العسكرية المصرية، أما في المبحث الثاني فسنتناول تحليل النظام السياسي المصري، وفي المبحث الثالث سنتكلم عن العلاقات المدنية العسكرية.

المبحث الأول: خصائص المؤسسة العسكرية المصرية

تعد المؤسسة العسكرية المصرية من أهم المؤسسات المصرية للمكانة التي تحظى بها حيث سنتطرق إليها بشكل واسع، منخلال ذكر نشأتها ومكانتها على صعيد الطبيعة والإنشاء وعلى صعيد العقيدة والتأهيل وعلى صعيد المحيط التي تقوم فيه.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة العسكرية المصرية

أولا: بناء الجيش المصري الحديث فترة "محمد علي باشا 1805-1849

لقد مر الجيش المصري الحديث منذ نشأته بشكل نظامي في عهد الملك محمد علي بعدة مراحل، حيث كان معظم الضباط الملتحقين من المهاجرين الأجانب كالأتراك والألبان، وقد خلا الجيش من الضباط المصريين الذين التحقوا فيما بعد، حيث اعتمد محمد على في تشكيل جيشه على ضابط فرنسي يدعى "سيف" وكان له ثقة بأبناء مصر ومزاياهم العسكرية العالية، وبدأ في طرد العناصر الأجنبية ليحل محلها عناصر من المصريين.

اتسع حجم الجيش المصري بشكل ملحوظ في ثلاثينيات القرن التاسع عشر حيث وصل إلى 36 فوج وبلغ تعداد كل فوج حولي 3000 جندي.[40]

ثانيا: تنظيم الضباط الأحرار وبداية البحث عن دور جديد للجيش

على الرغم من تباين وجهات النظر حول التاريخ الحقيقي لنشأة هذا التنظيم، إلا انه هناك شبه إجماع على أن الوضع العام الذي كانت تعيشه مصر آنذاك من انعدام للاستقرار السياسي وضعف أداء الأحزاب السياسية وتنامي الفساد وتدخل الاحتلال في شؤون البلاد وإهمال للجيش، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هي الأسباب الأساسية في بروز هذا التنظيم الذي قام بثورة 23 جويلية 1952 الذي استطاع من خلالها الإطاحة بنظام الحكم الملكي واعتماد نظام الحكم الجمهوري تميز بهيمنة الجيش على الحياة المصرية

---

[40]. محمد سمير الجبور، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**، مذكرة ماجستير (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014)، ص ص.14،15.

العامة[41]، كما أقدم الجيش المصري على عدة خطوات أحدثت ثورة شاملة في طبيعة وشكل الحكم في مصر والتي كان أهمها [42]:

- إعلان سقوط دستور 1923بتاريخ 10ديسمبر1952.
- تشكيل لجنة تأسيسية لإعداد دستور جديد بتاريخ 13 جانفي 1953.
- حل الأحزاب السياسية ومصادر أموالها بتاريخ 16 جانفي 1953.
- إصدار إعلان دستوري لإدارة شؤون البلاد لفترة انتقالية بتاريخ 10 فيفري1953.
- إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية بتاريخ 18 جوان 1953.

ثالثا: هيمنة الجيش على الحكم في مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر

نجح تنظيم "الضباط الأحرار" في دفع الملك " فاروق" إلى التنازل على الحكم ومغادرة البلاد بتاريخ 26 جويلية 1952 وتعيين " محمد نجيب " رئيسا للوزراء بتاريخ 7 سبتمبر 1952، ثم رئيسا للجمهورية بتاريخ 18 جوان 1953، لكن سرعان ما نشب الخلاف بين "محمد نجيب" ومعارضيه بزعامة "جمال عبد الناصر" استطاع حسم الصراع لصالحه، إذ تمكن هذا الأخير من الانقلاب على الرئيس وتوليه السلطة بتاريخ 14 نوفمبر 1954 مما ساعده على فرض توجهاته المتعلقة بدور الجيش في الحياة المدنية، كما تم انتخابه مرة ثانية كرئيس للجمهورية بتاريخ 24 جويلية 1954، عمل بعدها في تقوية قدرات الجيش المصري، كما حصل العسكريون في المقابل على وظائف رئيسية في الدولة، مشكلين بذلك الأغلبية الساحقة من كبار الموظفين الدبلوماسيين والإداريين في الأجهزة الأمنية، إذ قدر عددهم بـ 1500 ضابط، في الفترة الممتدة مابين 1954-1962 كما كان للجيش دوار في مشاريع

---

[41]. يوسف محمد عيدان الجبوري،" تنظيم الضاط الأحرار في مصر وقيام ثورة 22 جويلية 1952"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، م.15، ع.9، (سبتمبر 2008)، ص ص 372-393.

[42]. الجبور، **مرجع سابق**، ص.25.

استصلاح الأراضي، وإقامة البنية التحتية العامة، وتوفير السلع الأساسية، والصناعة المحلية للأجهزة الاستهلاكية والإلكترونات.[43]

رابعا: الرئيس " أنور السادات " وسياسة الحد من الدور السياسي للجيش:

اعتمد الرئيس " أنور السادات " على التقليل من تواجد الجيش في المناصب السياسية والإدارية، لكنه حظى بدور كبير في المجال الاقتصادي، إذ ساهمت سياسة الانكفاء للداخل النابعة التي جاءت نتيجة لتوقيع مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل سنة 1979 في تنامي الدور الاقتصادي للجيش المصري، ومع انفتاح مصر على المعسكر الغربي لم تعد المشاريع الاقتصادية للجيش ترتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي للجيش من الاحتياجات الرئيسية وتخفيف حجم التكلفة الاقتصادية الملقاة على عاتق الدولة، وشهدت المؤسسة العسكرية انخفاضا في دخلها منذ توقيع الاتفاقية مع إسرائيل في 1979 حيث سعت لإيجاد مصادر بديلة للإيرادات، واستفادت في الأخير من امتيازات لقانونية[44].

خامسا: الرئيس "حسني مبارك" وتزايد نفوذ ضباط الجيش

قام حسني مبارك بجعل المؤسسة العسكرية خارج إدارة الحياة السياسية في مصر، لكن في مقابل هذا سهل من استفادة ضباط الجيش بالعديد المزايا الاقتصادية، واعتمد على الحزب الوطني الديمقراطي والقوات الأمنية المرتبطة بوزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة في سيطرته على الساحة الداخلية، كما قام الجيش بعقد شراكة مع الحكومة في المجال الاقتصادي وذلك بغية تحقيق متطلبات الشعب[45].

سادسا: الجيش ومرحلة ما بعد ثورة 05 جانفي2011

---

[43]. منة الله جلال، **دولة الجيش من محمد علي إلى السيسي كيف احكم العسكريون قبضتهم على مقاليد السلطة في مصر**، موقع ساسة post sasa 18 جانفي 2015، تاريخ التصفح 26- ماي 2019، أنظر الرابط: http://www.sasapost.com/the_egyptian_military_history

[44]. احمد شهاب الدين، "الاقتصاد المدني للجيش المصري من عهد عبد الناصر إلى ما بعد ثورة 05 جانفي"، **الحوار المتمدن**، ع.31، 4 فيفري 2012، تاريخ التصفح، 26 ماي 2019، نظر الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=293966

[45]. مانس هانسن، محرر، "حكم القطاع الأمني في مصر العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر"، **مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الولي للخبراء**، (سويسرا: مونترو، 3-4 أفريل 2014)، ص.16.

استعاد الجيش مكانته على مستوى الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالبلاد بعد ثور جانفي، وذلك نتيجة التأثر الكبير الذي غاشته في السنوات العشر الأخيرة حيث تراجعت مكانته مقابل مصلحة الأمن الداخلي وطبقة رجال الأعمال المؤيدة لتوريث الحكم في مصر، لذا فقد سعت المؤسسة العسكرية إلى توظيف التأييد الشعبي لها بأهليتها لإدارة المرحلة الانتقالية وذلك من خلال سن قوانين دستورية ووضع مجموعة من الحقوق يصعب التراجع عنها من قبل أي رئيس يأتي فيما بعد أو طبقة اجتماعية[46].

المطلب الثاني: العقيدة والتأهيل للمؤسسة العسكرية المصرية

أولا: على صعيد الطبيعة والإنشاء: يعد الجيش المصري أول وأقدم جيش نظامي في العالم، حيث مر بقيادات مصرية وعربية ومملوكية وعثمانية وانجليزية فكلها ساهمت في بناء هذه المؤسسة، وتعتبر فترة حكم محمد علي باشا وما بعدها الفترة الحديثة المهمة في بناء الجيش المصري على الطراز الحديث، حيث تم إضافة السجلات والرتب العسكرية وسن التجنيد الإجباري[47].

ثانياً: على صعيد العقيدة والتأهيل: تعد المؤسسة العسكرية بمقتضى عقيدتها القتالية حامية للوطن، ففي المرحلة الانتقالية لعبت دور حماية النظام الجمهوري الديمقراطي من أي انقلاب، ويوصف الجيش بأنه جيش للشعب وليس للحكام، إلا أنه تحول إلى جماعة مصلحية يعمل في خدمة قائد الجيش عبد الفتاح السيسي، في المقابل تحتفظ النخب العسكرية بمكانة أساسية داخل النظام السياسي المصري بحث كل الرؤساء المصريين الذين تداولوا على الحكم كانوا عبارة عن ضباط عسكريين ماعدا الرئيس محمد مرسي، كما سيطرت النخب العسكرية على جل الوزارات والمحافظات.[48]

---

[46]. الياس حودميسة، **الدور الاقتصادي للجيش المصري**، (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، ب. د س)، ص.98.

[47]. محمد زيتوني، "دور المؤسسة العسكرية المصرية في الدفاع المجتمعي أثناء الثورة والمرحلة الانتقالية في مصر 2011-2014"، مداخلة ألقيت في المؤتمر الدولي الموسوم بـ: **العلاقات المدنية- العسكرية والدفاع المجتمعي: تحليل وتقييم التجارب الدولي**، ص ص. 4-6.

[48]. زيتوني، **مرجع سابق**، ص ص. 4-6.

ثالثا: على صعيد القدرات والمحيط: تسعى الجيوش إلى تحقيق أهدافها وذلك من خلال اتجاهين: الأول يكمل بردع العدوان الخارجي والثاني بسحب الذرائع أو منع تشكيل الذريعة لأي جهة من التدخل في البلاد، لكنها تواجه صعوبات تمنعها من امتلاك السلاح وتصادمها مع جهود الدولة التي تحول بينها وبين العمل على الحفاظ الأمن والاستقرار، كما أن الجيش المصري يتميز بقدر عال من التنظيم حيث أصبح منافس للوصول إلى المراتب الأولى عالميا وفي جميع المجالات[49].

المبحث الثاني:تحليل النظام السياسي المصري

أحد أبرز العوامل التي أسهمت في خلق وتعميق الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري يتمثل في غياب مبدأ التوازن بين السلطات، حيث سيطرت السلطة

---

[49]. زيتزني، **المكان نفسه**، ص ص.4-6.

التنفيذية على السلطة التشريعية، كما قامت بتقليص استقلال السلطة القضائية، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقة بينها.

المطلب الأول: المؤسسة التشريعية: ويختص بها مجلس الشعب، ثم مجلس الشورى إلى حد ما.

أولا: مجلس الشعب: في إطار دستور 1971 أصبح البرلمان المصري يحمل اسم "مجلس الشعب" وهو يتولى سلطة التشريع ويقر السياسة العامة والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، ويتألف من 454 عضواً، ومن أهم اختصاصاته نجد[50]:

- التشريع والرقابة، وإقرار المعاهدات والاتفاقيات.
- الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وتعديل الدستور.
- ترشيح رئيس الجمهورية، وإعلان حالتي الحرب والطوارئ.

ثانيا: مجلس الشورى: أنشئ عام 1980 بموجب تعديل دستوري وافق عليه الشعب في استفتاء عام في 22 مايو 1980 وأقره مجلس الشعب، وذلك للمرة الأولى منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 حيث كانت الحياة النيابية في مصر آنذاك تقتصر على نظام المجلس الواحد، يتولي دراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ علي دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية المقومات الأساسية للمجتمع، ويؤخذ رأى المجلس فيما يلي[51]:

- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.
- ما يحيله رئيس الجمهورية إلي المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشئون العربية أو الخارجي.

المطلب الثاني: المؤسسة التنفيذية: تتكون من رئيس الجمهورية ومن الحكومة.

---

[50]. أنظر المواد المواد 86-136 من الدستور المصري سنة 1976.

[51]. دستور مصر 1971، **مرجع سابق**.

أولا: رئـيس الجمهوريـة: يخول الدستور المصري لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين والاعتراض عليها، وهو رئيس السلطة التنفيذية، ينتخب لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ولا يجوز إعادة انتخابه مرة أخرى، ولا يمكن له أن يشغل أي منصب حزبي طوال مدة الرئاسة، وذلك وفقاً لما جاءت به المادة(112)، له الحق في إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين وأن ينيب غيره في إصدارها، كما أن له الحق في إصدار لوائح الضبط وإصدار القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة المادة (146)، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن لمن يشغل منصب رئيس الجمهورية اتخاذ تدابير تكون لها قوة القانون في حال تعطل البرلمان، وإصدار كافة التدابير التشريعية التي تتناسب مع حالة الطوارئ، كما منحه الدستور في المادة (149) حق العفو عن العقوبة وتخفيفها، بالإضافة إلى ذلك هناك سلطات رئاسية مطلقة تتمثل في إبرام المعاهدات الدولية دون الرجوع إلى البرلمان، أما المادة (189) من الدستور فتمنح رئيس الجمهورية منفرداً الحق في تعديل أي مادة من الدستور، كذلك يحق لرئيس الجمهورية حل مجلسي الشعب والشورى في أي وقت شاء، كما يمكن له الدستور رخصة إنشاء المحافظات وإلغائها وتحديد نطاقها[52].

ثانيا: الحكومة (مجلس الوزراء): المقصود بالحكومة مجموعة الهيئات الثلاثة المكونة من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية التي تباشر السلطة السياسية في المجتمع، وتعتبر الهيئة التنفيذية والإدارية العليا، ويشترط فيمن يعين وزيراً أو نائب وزير أن يكون مصرياً، بالغا من العمر خمسا وثلاثين سنة علي الأقل، وأن يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية.

يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص المهام الآتية:

- الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف علي تنفيذها وفقا للقانون والقرارات الجمهورية.

---

[52]. دستور مصر 2014، الباب الخامس، الفصل الثاني، الفرع الأول، ص ص.24-27.

– توجهيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة.

– إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها.

– إعداد مشروعات القوانين والقرارات.

– إعداد مشروعات الموازنة العامة للدولة.

– إعداد مشروعات الخطة العامة للدولة[53].

المطلب الثالث: المؤسسة القضائية: تحتل المؤسسة القضائية مكانة هامة في النظام السياسي المصري إلى جانب المؤسستين التشريعية والتنفيذية، وتعتبر مصر من بين الدول التي عرفت منذ عهد بعيد النظم الحديثة في التنظيم القضائي متأثرة في ذلك بما كان سائداً في فرنسا، وقد كانت البدايات في هذا الشأن متمثلة في صدور ما سمي بـ (التقنيات الحديثة) عام 1875 وهي التقنيات التي انشأ بمقتضاها نظام المحاكم المختلطة[54].

وينص دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام 2014 على أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم وتصدر أحكامها وفقاً للقانون كما أن القضاة مستقلون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في شؤون العدالة[55].

مكونات السلطة القضائية:

1– المحكمة الجزئية: تتشكل من قاضي وتنتشر في مصر على مستوى المراكز والأقسام لجهات التقاضي، تختص في المنازعات المدنية قيمة الحق اقل من 10 آلاف جنيه المنازعات الجنائية وتختص في المخالفات والجنح والجرائم البسيطة.

---

[53]. دستور مصر 2014، **المرجع نفسه**، ص ص.28،29.

[54]. معتز الدبس، " النظام السياسي المصري" **صحيفة دنيا الوطن**، (2010/08/05) متوفرة على الرابط:
https://pulpit.alwatanvoice.com. تم الاطلاع عليه في: 2019/06/14/ سا 18:00.

[55]. دستور مصر2014، **مرجع سابق**، ص ص.31،33.

2- المحكمة الابتدائية: توجد في عواصم المحافظات تختص في المنازعات المدنية قيمة الحق المتنازع عليه10 آلاف جنيه، والمنازعات الجنائية تفصل في الأحكام الصادرة في المخالفات والجنح والجرائم الصادرة من المحاكم الجزئية.

3- محكمة الاستئناف: توجد ثمانية محاكم في مصر وهي أعلى درجات السلم القضائي، والمنازعات المدنية وتفصل في الاستئناف المقام عن المحاكم الابتدائية التي تزيد قيمتها عن عشر آلاف جنيه، والمنازعات الجنائية تفصل في قضايا الجنايات والجرائم شديدة الخطورة التي تتراوح عقوبتها إشغال شاقة، مؤبد، إعدام.

4- محكمة النقض: مقرها القاهرة، ويطعن أمامها على الأحكام الصادرة من الاستئناف أو المحاكم الابتدائية ويكون الطعن بالنقض لأسباب قانونية حددها القانون[56].

5- النيابة العامة: تتشكل من النائب العام يعاونه نواب مساعدون وتكون النيابة على مستوى دوائر المحاكم بأنواعها، وأعضاء النيابة العامة يمثلون سلطتي التحقيق والادعاء ويمتلكون الحصانة القضائية ويصدرون أوامر القبض والتفتيش والحبس لمدة أربعة أيام والتجديد من قاضي المحكمة الجزئية.

6- القضاء الإداري ومجلس الدولة: هيئة قضائية مستقلة تختص في الفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية، ويشكل مجلس الدولة من ثلاث أقسام هي القضائي والفتوى والتشريعي، واختصاصات الفصل في الطعون على القرارات النهائية وطلب إلغاء القرارات الإدارية والتعويض عنها.

7- المحكمة الدستورية العليا: هيئة قضائية ذات كيان مستقل، أنشئت بمقتضى دستور 1971 لتحل محل المحكمة العليا التي يعود وجودها إلى قانون 1969 والتي كانت تتشكل من 9 قضاة، وتتشكل من 16 قاضي والمدة 3سنوات قابلة للتجديد، ومن بين اختصاصاتها نجد: الرقابة على الدستور والقوانين واللوائح[57].

---

[56]. الدبس، **مرجع سابق**.

[57]. الدبس، **المرجع نفسه**.

المطلب الرابع: الإدارة المركزية واللامركزية

قد مر نظام الإدارة المحلية في مصر بالعديد من التطورات التاريخية وصولا إلى صورتها الحالية في ظل قانون الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979 الذي لايزال جاريا، وتؤكد بعض الآراء أن الدولة المصرية القديمة في عهد الفراعنة قد عرفت نظاماً للإدارة المحلية يقترب مما عليه الحال في كثير من الدول الحديثة[58].

النظام الإداري الحالي: تشتمل الإدارة الحكومية في مصر علي مستويين إداريين: الأول هو الإدارة المركزية في العاصمة، وتتمثل في وزارات الدولة السيادية والوزارات الإنتاجية والخدمية، أما المستوي الثاني فهو الإدارة المحلية التي تقوم بإدارة المحافظات والمدن والقرى أو ما يعرف "بالمحليات"، وقد أعطى النظام الإداري المصري للمستوي الأول هيمنة شبه كاملة على المستوي الثاني، حتى يمكن القول أن الإدارة المحلية لا تتمتع بذاتية مستقلة بل أنها في الواقع تعمل لدي الحكومة المركزية وتعتبر امتداداً لها، أي أنها بمثابة أذرع لهذه الحكومة في إدارة المحافظات والمحليات[59]،وقد اتسم النظام الإداري المصري بظاهرتين خطيرتين وهما :

– عدم التنسيق الكافي بين الوزارات المركزية في مجالي التنمية والخدمات بل تقوم كل منها بوضع خططها وتنفيذها وهي في معزل عن غيرها، وهذه الظاهرة واضحة أيضاً على المستوى المحلي إذ أن أنشطة المديريات المختلفة في المحافظة الواحدة لا يجمعها نسيج إداري واحد، وهذا يعني أن العلاقات الأفقية بين الوزارات علي المستوى المركزي، وبين المديريات علي المستوى المحلي شبه غائبة.

---

[58]. أحمد دسوقى محمد، "انتخاب أم تعيين: كيف نختار القيادات التنفيذية المحلية"، **رؤى مصرية**، ع.14، (مارس 2016)، ص. 26.

[59]. حسن محمد عواضه، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية – دراسة مقارنة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت :ط1، 1983م)، ص.52.

– إن الأداء على المستوى المركزي ينصب أساساً علي إيجاد الحلول للمشاكل الآنية في مداها القصير، ولم تعبأ الحكومة المركزية كثيراً بوضع خطط طويلة المدى تحقق رؤى وأهداف قومية متفق عليها.

المبحث الثالث: العلاقات المدنية العسكرية

يعد وصول العسكرين إلى الحكم ظاهرة شائعة ومنتشرة في قارة إفريقيا وبالأخص الدول العربية ومن بينها مصر، حيث يكون هذا الوصول نتيجة للإنقلابات التي تكون من طرف العساكر نفسهم لأن النظام المصري لايقبل رئيس مدني.

المطلب الأول: الرؤية ومجال التصور للعلاقة بين المدنين والعسكريين

يمكن تعريف العلاقات المدنية العسكرية بأنها: "التفاعلات بين العسكريين والفاعلين

المدنيين بخصوص سلطة اتخاذ القرارات السياسية [60]"، لذا فإن للعلاقات المدنية العسكرية تنوعات مختلفة بخصوص سلطة اتخاذ القرارات السياسية باختلاف الدول، والنموذج الذي سندرسه للعلاقات المدنية العسكرية في مصر هو النموذج الذي صاغه ديفيد كوهين وأوريل كرواسان وافتراضا أن معركة بسط السيطرة المدنية على العسكريين تدور أساسا على خمس دوائر لصنع القرار يتنافس حولها المدنيون والعسكريون وهي: تجنيد النخبة لصنع السياسات العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الخارجي، تنظيم المؤسسة العسكرية، لذا فإن تصنيف أي دولة من حيث درجة تمتعها بالسيطرة المدنية على العسكريين لا يمكن أن يكون ناتجا عن الصراع بين المدنيين والعسكريين حول التحكم في تلك الدوائر الخمس وبالتالي يمكن القول إن السيطرة المدنية الكاملة هي تلك الحالة التي يتمكن فيها المدنيون من السيطرة على الدوائر الخمس من دون منافسة من العسكريين[61].

إن تفاعلات التي تحدث بين المدنيين والعسكريين لا تحدث في فراغ وإنما تتأثر بالظروف والسياقات المحيطة بها وتتفاعل معها حيث تختلف نتائج تلك التفاعلات من دولة إلى أخرى وحتى داخل الدولة نفسها من فترة زمنية إلى أخرى نظرا لتغير الأحوال المحيطة، وقد ميز كرواسان وكوهين ثلاث مجموعات من الأحوال التي تؤثر في تطور العلاقات المدنية العسكرية وهي: العوامل المبدئية التي تتضمن نوع النظام السابق التي تتمتع به المؤسسة العسكرية وفقا للدستور والقوانين القائمة، المتعلقة بالمؤسسة العسكرية والمتمثلة في ثقافة الجيش التنظيمية، ومدى تماسكه الداخلي، وموقفه الاقتصادي، بينما العوامل الخارجة عن إرادة الجيش تكمل في توازن السلطة بين العسكريين والمدنيين من دون أن يكون للجيش شأن فيها، مثل مقدار التأييد الذي يحوزه النظام، ومدى توافق القوى المدنية والسياسية، ووجود مجتمع مدني نشيط، ووجود تهديدات داخلية أو خارجية من عدمها، وأخيرا الدور

---

[60]. أحمد زايد، " آليات المراقبة في الدولة المصرية الحديثة"، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، م.2، ع.6، (2013)، ص.72.

[61]. أحمد عبد ربه، شريف مدحت، نهلة الحداد، "العلاقات المدنية العسكرية في مصر التحرك نحو الأمام", **مجلة مشكاة بيت الحكمة**،ع.1، (يوليو 2013)، ص ص. 1-20.

الذي تقوم به القوى الخارجية[62].

بناءا على العوامل السابق الإشارة إليها، يمكن للنخب المدنية أن تختار الإستراتيجيات الملائمة للفوز على العسكريين وتحقيق السيطرة المدنية على الدوائر الخمس التي تتنافس فيها مع العسكريين.

المطلب الثاني: مصادر الدور العسكري في المجال السياسي

ما ميز الحياة السياسية المصرية عام 2011 هو الحراك الشعبي، وقبل إجراء أي تحليل بخصوص احتواء المؤسسة العسكرية لتلك الاحتجاجات أو الاستجابة لها، نحتاج أن نبني إطارا نظريا تحليليا بخصوص العوامل والأسباب المحددة لرد فعل هذه المؤسسة تجاه هذا الحراك، إذ لدينا مجموعة من العوامل يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **التماسك الداخلي للقوات المسلحة:** يعد من المحددات التي يتم الاعتماد عليها في تحديد أداء الجيش حيال التظاهرات أو حيال الشعب، فإن الجيش عندما يكون متماسكا فإنه يتصرف بشكل موحد، سواء كان داعما للنظام أو للشعب، إلا أنه أحيانا تكون هناك انشقاقات دخل الجيش تؤثر في تماسكه[63].

- **الجنود المحترفون في مقابل المجندين إلزاميا:** إن استجابة الجيش للمتظاهرين تختلف حسب تركيبة، فصنف المتطوعين هم من اختاروا الحياة العسكرية وتبني روح الجيش، أما الصنف الآخر نجده دائما مجبر على كل عمل داخل الجيش، لذلك فإننا نجد المجندين في غالب الأحيان يقفون مع الشعب عكس المتطوعين الذين يقومون بفعل ما يمليه عليهم قادتهم.

- **رؤية قادة الجيش لشرعية النظام:** ويمكن القول أن الشرعية تعتمد على أربع عناصر أساسية ألا وهي: مستوى الثقة بين الشعب، موقفهم تجاه السلطة الحاكمة، إيمانهم بفاعلية المؤسسة السياسية، ومدى رغبتهم في التعاون معها.

---

[62]. ربه، مدحت، الحداد، المرجع نفسه، ص ص.1-20.

[63]. زولتان براني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟و لماذا؟**، ترجمة: عبد الرحمن عياش، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والعلم)، ص ص.52،53.

- **معاملة النظام للجيش:** إذا كانت القوات المسلحة تلقى معاملة جيدة من طرف الدولة من اهتمام بالوضع المادي والترقية والتحفيز، فإنها ستظل موالية لهذا النظام أثناء محاولة إسقاطه من طرف الشعب، وإذاهناك العكس فإن المعاملة ستكون بالمثل من طرف القوات المسلحة.

- **حجم وتكوين وطبيعة المظاهرات:** إن طبيعة المظاهرات وتكوينها هو من يحدد تدخل الشرطة والأجهزة الأمنية، فإذا كانت مظاهرات صغيرة تتدخل الشرطة لفضها أما إذا كانت كبيرة يكون هناك تدخل للجيش.[64]

يصنف الجيش المصري في آدائه حيال الحراك الشعبي في 25 يناير 2011 في خانة الجيش الممتنع عن حماية الحاكم والنظام، لأن موقفه لم يكن واضح في البداية إذ أنه كان يدرس الأمور قبل إبداء موقفه وكان يتحرك ببطئ، وعند نزول قوات الجيش لم يكن هناك إطلاق نار على المتظاهرين، ولم يتم منعهم من المرور واحتلال ميدان التحرير بالقاهرة، بعد أن انهارت قوات الأمن المركزي في 27 يناير 2011 وكانت كل الأوضاع تشير إلى أن حسني مبارك بدأ بفقدان السيطرة[65].

في الفاتح من فيفري 2011 بدأ الميدان ينقص من المواطنين نوعا ما، وذلك نتيجة للخطاب الذي أجراه حسني مبارك، حيث شعر هؤلاء المواطنين أنه يمكن إعطاء فرصة أخرى لمبارك، وفي الثاني من فيفري تم الهجوم على المتظاهرين من طرف رجال الأمن بما عرف بموقعة الجمل*،[66] بعدها أدرك الجيش أن الشعب يريد فعلا إسقاط النظام ويريد التغيير، الأمر لذي جعل الجيش يحدد موقفه بوضوح، وفي العاشر من فيفري تأكدت

---

[64]. براني، **المرجع نفسه**، ص ص.59-61.

[65]. براني، **المرجع نفسه**، ص.235.

*. **موقعة الجمل:** هي هجوم بالجمال والبغال والخيول يشبه معارك العصور الوسطى في يوم 02 فبراير 2011 للإنقضاض على المتظاهرين في ميدان التحرير في القاهرة أثناء مظاهرات 25 يناير وذلك لإرغامهم على إخلاء الميدان حيث كانوا يعتصمون، وكان من بين المهاجمين مجرمون خطرون تم إخراجهم من السجون للتخريب و لمهاجمة المتظاهرين، ويطلق عليهم إسم البلطجية.

[66]. براني، **مرجع سابق**،ص 236.

المؤسسة العسكرية أن الرئيس مبارك فقد شرعيته فأظهرت موقفها بشكل واضح وهو التخلي عنه، فقد عقد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ترأسه وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة المشير طنطاوي، بحيث يرى العديد من الساسة المصريين أن الجيش كان شريك في الحراك، ولولاه لما[67].

أصدر حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس جمهورية مصر العربية، في 11 فيفري 2011، وهذا استجابة لمطالب الشعب المصري، وقد تم تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة مقاليد الحكم في البلاد، وتم إخبار الشعب بذلك وكذلك تم نشر هذا البيان في الجريدة الرسمية[68].

إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية: عودة المؤسسة العسكرية إلى تولي مقاليد الحكم في البلاد، والبروز في الساحة السياسية، كان سيكون من الأمور الصعبة لولا أن الشعب المصري قد أبدى رضاه ورغبته في ذلك، فبعد تنحي حسني مبارك عن الحكم في 11 فيفري 2011، تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة* إدارة شؤون البلاد بقيادة المشير حسين طنطاوي، كان دوره خلال المرحلة الانتقالية كالآتي[69]:

- تولي الحكم والاستجابة لمطالب الشعب بغية إخماد الأوضاع.
- أصبح الجهة المسؤولة عن إدارة شؤون البلاد، ويمثل كل من السلطة التشريعية والتنفيذية.
-إصدار الإعلانات الدستورية والتشريعية والقرارات التنفيذية، والإشراف على كل من إعادة هيكلة النظام السياسي.

---

[67]. طارق البشري، **ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة**، (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص.72.

[68]. محمد شريف بسيوني، محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، (مصر: دار الشروق، 2012)، ص.443.

[69]. عبد الفتاح سيف، **المرحلة الإنتقالية: قراءة في المشهد المصري**، (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص.37.

*. **المجلس الأعلى للقوات المسلحة:** يتكون من 20 عضوا من قادة القوات المسلحة المصرية برئاسة المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، وهو المكلف بقيادة غرفة العمليات الرئيسة المسلحة في حالة الحرب.

لقد حدثت مواجهات عنيفة مع الجيش الشعب خلال ما عرف بحوادث ماسبيرو 09 أكتوبر 2011، حوادث شارع محمد محمود 19 نوفمبر 2011، حوادث مجلس الوزراء 16 ديسمبر 2011، إذ أنه لم تمض فترة طويلة على تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد وإدارة المرحلة الانتقالية، حتى بدأت العلاقات تتوتر مع عدة أطراف منها أحزاب سياسية، تجمعات شبانية وغيرها وكان هذا نتيجة لفشل المجلس العسكري في الإدارة، وعدم رغبة القادة العسكريين في إحداث تغيير سياسي جذري، وإنما ما لوحظ هو البقاء والاستمرار في نظام مبارك بصورة مغايرة لا غير[70].

المطلب الثالث: انعكاسات وتحديات الدور العسكري في المجال السياسي

يرى سيمون مارتن ليبست seymour martin lipset أن: "الاستقرار السياسي هو نتيجة محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية"، معنى ذلك أن عملية الاستقرار في النظام تعتمد على فاعلية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي بينما صامويل هانتجتون samueil hantington فقد اعتمد في تعريفه للاستقرار السياسي على "مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة ثانية"، وعليه فقد قسمه إلى ثلاثة مستويات، منخفضة، متوسطة، مرتفعة[71].

إن إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية في مصر امتازت بالفشل والافتقاد إلى الرؤية السياسية والخبرة الكافية في المجال السياسي، ويمكن إيجاز هذه السلبيات في النقاط التالية[72]:

أولا: سوء الإدارة: كان موقف الجيش المصري من الحراك هو من منحه ذلك القبول من طرف الشعب بخصوص إدارة المرحلة الانتقالية، إلا أنه لم تمر فترة طويلة على تولي

---

[70]. توفيق إبراهيم حسنين، **الثورة المصرية والبناء الديمقراطي: التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية**، في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، تحريرعبد الإله بلقزيز،يوسف الصواني، ص ص.342,341.

[71] محمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.15، (2016)، ص.311.

[72] حسنين، **المرجع السابق**، ص ص341-343.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد حتى ظهرت توترات كثيرة بين المجلس ومختلف القوى السياسية، الأمر الذي أدى إلى المطالبة بإسقاط حكم العسكر وهذا نتيجة سوء الإدارة.

ثانيا: التخبط وغياب الرؤية: لقد شهدت مصر خلال هذه المرحلة أزمات كثيرة، ورغم مرور وقت على حراك 25 جانفي 2011 إلا أن مصر لم تعرف أي تغيير ديمقراطي في ظل تولي المجلس العسكري شؤون البلاد.

ثالثا: الإنفراد بالقرار والسيطرة على الحكومة: تميز المجلس خلال هذه المرحلة بعدم إطلاع القوى والأحزاب السياسية على قراراته والإنفراد بها دون إجراء أي تشاور أو اجتماع مع هذه القوى، وأحيانا إن كانت هناك اجتماعات فإنها لا تنعكس في الغالب على قراراته، إضافة إلى أن المجلس كان يسيطر على الحكومة رغم وجود حكومة عصام شرف* وحكومة الجنزوري*.

رابعا: التباطؤ في الاستجابة للمطالب الشعبية والتحرك تحت ضغط الشارع: إن عدم سرعة استجابة المجلس لمطالب الشعب تسبب في محاولة مختلف القوى والأحزاب المدنية والشباب في اللجوء إلى الضغط على المجلس، وهذا الضغط أتى بنتائج منها الإعلان عن جدول زمني محدد لنقل السلطة إلى رئيس مدني منتخب.

خامسا: التراخي في ضبط الأمن واستخدام العنف ضد المتظاهرين ومحاكمة المدنيين عسكريا: تلقى المجلس العسكري انتقادات كثيرة بخصوص استخدام العنف ضد المتظاهرين، بالرغم من أن بعض هذه المظاهرات كانت سلمية، إضافة إلى هذا فإن المجلس كان يقوم بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية[73].

---

*. **عصام عبد العزيز شرف** (ولد في الجيزة بمصر سنة 1952 وأصله من مشيرف التابعة للباجور) أستاذ هندسة طرق مصري ورئيس وزراء جمهورية مصر العربية من 03 مارس إلى 22 نوفمبر 2011، تولى رئاسة الحكومة بعد أن كلفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل الحكومة خلفا للفريق أحمد شفيق الذي استقال من رئاسة الوزراء في 03 مارس 2011 وكان عصام شرف يشغل منصب وزير النقل والمواصلات في حكومة الدكتور أحمد نظيف من جويلية 2004 حتى استقالته في ديسمبر 2005.

1- أهم ما تضمنته التعديلات الدستورية:

أ- حيث يجب على المترشح للانتخابات أن لا يكون حاملا لجنسية أخرى، أو كان يحملها من قبل، لا هو ولا والديه، وأن لا يكون متزوج إلا ممن تحمل الجنسية المصرية فقط، وانتقد هذا الشرط كثيرا لأنه يفوت الفرصة على كثير من المصريين الذين كانوا يريدون المشاركة في الانتخابات.

ب- تحديد مدة الرئاسة بـ 04 سنوات ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمرة واحدة، وهذا عكس ما كانت عليه الأوضاع القائمة، إضافة إلى حالة الطوارئ التي أصبح لرئيس الجمهورية الحق بهذا الخصوص، ويجب أن لا تتجاوز مدتها 06 أشهر، وإن رغب في زيادتها فلا يحق له فعل ذلك قبل استفتاء الشعب وموافقته[74].

2- إصدار الإعلان الدستوري في 30 مارس2011

بعد ظهور نتائج الاستفتاء التي كانت بنعم على التعديلات الدستورية، أحس المجلس العسكري أنه سوف يدخل في مأزق، فبالنسبة لدستور 1971 تم تعطيله وحدث تعديل في بعض مواده في آن واحد، ومن الواضح أن المواد المعدلة من دستور 1971 غير كافية لإدارة المرحلة الإنتقالية بحكم أنها لا تشتمل جميع القضايا والميادين، وكان هناك حل واحد ألا وهو إعادة إحياء دستور 1971 إلا أنه أمر مستحيل لأن كافة الأطياف كانت معارضة له، لأنه تابع لنظام مبارك، وللتحكم في زمام الأمور قام المجلس بإضافة عدد من مواد الدستور إلى المواد التي تم الاستفتاء عليها دون إجراء حوار أو مشاورة مع القوى والأحزاب السياسية، وجمعها في شكل إعلان دستوري مؤقت يتكون من 63 مادة وكان ذلك في 30

---

*. **كمال الجنزوري** (12 يناير 1933 بالمنوفية) رئيس وزراء مصر،كلفه المجلس العسكري الحاكم بتشكيل الحكومة في 25 نوفمبر 2011، وكان قد تولى رئاسة الوزارة قبل ذلك بالفترة من 04 جانفي 1996 إلى غاية 05 أكتوبر 1999، لقب بوزير الفقراء والوزير المعارض لما ظهر منه وقت رئاسة الوزراء وعمله الذي اختص برعاية محدودي الدخل .

[73]. ابراهيم، **المرجع السابق**، ص ص.343،344.

[74]. إبراهيم، **المرجع نفسه**، ص ص. 348،349.

مارس 2011، والمشكل أن هذا الإعلان ضم مواد تم الاستفتاء عليها أما المواد الأخرى المضافة فلم يتم الاستفتاء عليها[75].

خلاصة الفصل:

جاء الحراك الشعبي في 25 جانفي 2011 نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإخفاق النظام في العديد من القضايا الداخلية والخارجية، ومن الواضح أن المؤسسة العسكرية حازت على القبول والتأييد الشعبي في هذه المرحلة، فور تنحي مبارك من الحكم، وهذا نظرا لمكانتها في الدولة، وهيمنتها على مختلف مؤسسات الدولة، الأمر الذي زاد من قوتها وظهرت بمثابة الحاكم والأدرى بشؤون البلاد، وهي القادرة على الإدارة بالشكل الذي يسمح للشعب المصري من تحقيق ولو جزء من مطالبه، إلا أنها لم تكن تبحث عن مصالح الشعب بالقدر الذي كانت تبحث فيه عن مصالحها، والحفاظ على مكانتها في النظام السياسي المصري، ولكن بدأت الفجوة بين الشعب والمؤسسة العسكرية بعدما ظهرت نوايا العسكريين حول الرغبة في تولي إدارة شؤون البلاد بغية الحفاظ على مكانتهم والرفع من امتيازاتهم، الأمر الذي خلف آثارا سلبية على الاستقرار السياسي المصري.

---

[75]. إبراهيم، **المكان نفسه**، ص.351.

الفصل الثالث

دور وتحديات المؤسسة العسكرية في النظام السياسي في مصر

تمهيد:

يعد التداخل العسكري المدني العامل الأبرز في زيادة التأثير على النظام السياسي المصري، خاصة تولي متقاعدي المؤسسة العسكرية المناصب السياسية، التشريعية وحتى التنفيذية، وكذلك اجتياحهم للعمل الحزبي، ذلك ما أدى إلى تصاعد الدور السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي للمؤسسة العسكرية المصرية، وقد كان للمحددات السياسية الداخلية والخارجية للمؤسسة العسكرية الأثر الكبير على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية، والتي كانت سببا في زيادة قوتها ومكانتها داخل المجتمع المصري، حيث سنتناول في هذا الفصل محددات الدور العسكري في النظام السياسي وكذلك دور المؤسسة العسكرية في إدارة المجال السياسي في مصر، بإضافة إلى تحديات المؤسسة العسكرية في المجال السياسي.

المبحث الأول: محددات الدور العسكري في النظام السياسي

أدت المحددات الداخلية والخارجية للمؤسسة العسكرية إلى كسب احترام وتأييد الشعب المصري، ذلك ما فرض عليها التعامل مع أغلب القضايا الداخلية والخارجية بنوع من الحكمة مع امتلاك آليات التأثر بعوامل وأسباب أساسية يمكن تقسيمها إلى داخلية وخارجية.

المطلب الأول: عوامل وأسباب داخلية:

تتمثل العوامل الداخلية للمؤسسة العسكرية المصرية في طبيعة البيئة الداخلية للمؤسسة، حيث ما أن وصل العسكر للحكم بعد ثورة الضباط الأحرار 1952، كان لهم الدور البارز في الحياة السياسية، حيث فرضت المحددات والبيئة الداخلية للمؤسسة العسكرية المصرية زيادة قوة وهيمنة المؤسسة على العديد من المؤسسات الاقتصادية كون المؤسسة العسكرية مرتبطة برئيس الجمهورية ومن بين هذه العوامل نذكر: [76]

أولا: عوامل سياسية : يمكن إيجازها فيما يلي:

– مشكلة انتقال السلطة: وذلك بسبب عدم استقرار آلية الانتخابات وعدم الشفافية في عملية انتقال السلطة في الدول العربية التي تبقى القوة العسكرية للجيش هي وسيلة الحسم الرئيسية سواء بالتدخل المباشر أو غير المباشر، عكس الدول الديمقراطية التي يكون فيها الانتقال عن طريق الانتخابات النزيهة وتكون برغبة من الشعب، أي الشعب هو السيد في تقرير من يرأسه.

– الصراع والانقسام الحزبي: بغياب الكاريزما السياسية تصبح الكاريزما العسكرية بديلا للحكم أو يكفي تخندق الجيش مع أحد القوى الحزبية كفيلا بحسم الصراع على السلطة، هذا ما يسمح لقادة الجيش باختيار شخص منهم يكون رئيسا للدولة

– تفكك الأحزاب الحاكمة: تتآكل هيبة الدولة وتنهار مؤسساتها بفعل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مما تجعل الأحزاب تتصارع من اجل الوصول على السلطة بطريقة غير

---

[76]. عبد الحميد ثامر، محمد مرتضى، "العلاقات المدنية العسكرية، دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية"، **المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية**، متوفر على الموقع: htpps://demecraticac.de/ ?p=26247 ، تم الإطلاع عليه في: 2019/05/19/ سا 13:00.

قانونية من خلال التحايل وإغراء المجتمع ببرامج بوعود كاذبة لا أساس لها من الصحة، هذا التصارع يفتح المجال لتولي الجيش المهام القيادية في الدولة.

ثانيا: عوامل اقتصادية: تتمثل في:[77]

– تبرز المؤسسة العسكرية كفاعل قوي في دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون الخارجية لمجال التجارة الخارجية، وفتح الأسواق للمنتجات، هشاشة الاقتصاد المبني على الريع يفتح تأثير تقلبات الأسعار فتستفحل الأزمة الاقتصادية، فيصبح سقوط النخب مطلبا جماهيريا، ما يزيد من تدخل الجيش سياسيا.

– يؤدي إخفاق الدولة في مواجهة أزمات التغلغل والتوزيع إلي تدخل المؤسسة العسكرية لسد الفجوة بين القدرات المحدودة لمؤسسات الدولة والقطاعات الإنتاجية والخدمية والاحتياجات المجتمعية المتصاعدة، وهو ما يجعل الاستعانة بالمؤسسة العسكرية أحد خيارات المجتمع لمواجهة تلك الأزمة.

ثالثا: عوامل اجتماعية: نذكر منها:

– تأثير النسيج الاجتماعي وما يحتويه من تعدد عرقي يسهم في نشوب الثورة والثورة المضادة بمساهمة القوى الاستعمارية لحفظ مصالحها وذلك بإثارة النزاعات الطائفية ما يجعل الجيش يتدخل كطرف وسيط في حل هذه النزاعات.

– تصاعد الاحتياجات الاجتماعية من سلع وخدمات وعدم قدرة الدولة على الوفاء بالحد الأدنى من تلك الاحتياجات فتتدخل المؤسسة العسكرية لتحفيز الاقتصاد وإنشاء البنية التحتية وسد احتياجات المجتمع[78].

المطلب الثاني: عوامل وأسباب خارجية:

أولا: نظرية التآمر: حيث تفسر الاتجاهات الاشتراكية سقوط الأنظمة اليسارية المتقدمة عسكريا بتآمر القوى الامبريالية الغربية بالتعامل مع العملاء من النخب العسكرية، هذا ما جعل من المؤسسة العسكرية إلى التدخل لحماية مصالح بلادها.

---

[77]. أبو علاء ماضي، **جريدة العرب**، (2006)، ص.6.

[78]. ماضي، **المكان نفسه**.

ثانيا: التدخل الخارجي: هو إدراك النخب العسكرية لاحتمالات ردود الفعل من أي تحرك عسكري سياسي وهو ما قد يشجعهم أو يثنيهم عن هذا التحرك.

ثالثا: التهديدات الخارجية: إن وجود تهديد خارجي على الحدود يهدد كثيرا من إمكانية تحقيق السيطرة المدنية بحيث يظل الجيش مطلوبا للحماية، ومن ثم يصعب استبعاده كليتا من المشهد السياسي.

رابعا: دور القوى الخارجية في صنع السياسات الداخلية: حيث يلاحظ كذلك أنه كلما كانت الساحة الداخلية للدولة المتحولة ديمقراطيا مخترقة من دول وجيهات أجنبية كما كان هناك صعوبة في السيطرة المدنية على زمام السلطة وبالتالي يتطلب تدخل الجيش لأنة الفاعل الوحيد القادر على تسيير الأوضاع[79].

وهناك أسباب وعوامل نابعة من داخل المؤسسة العسكرية يمكن اختصارها فيما يلي:

- خفض الإنفاق العسكري وتقليل مرتب العسكريين.
- تنظيم شؤون المؤسسة العسكرية من طرف السياسيين.
- اعتبار المؤسسة العسكرية كقناة لتولي المناصب العليا وزيادة الامتيازات[80].

المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية في إدارة المجال السياسي في مصر

لقد كان للمؤسسة العسكرية دور بارز ورؤية خاصة في كل من المرحلة الثورية والمرحلة الانتقالية، حيث ألمت بمختلف جوانب النظام السياسي المصري في كلا المرحلتين، فقامت هذه الأخيرة بالتحكم في كل من الجانب الدستوري والأمني والسياسي وكذا الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: رؤية المؤسسة العسكرية للحالة الثورية والمرحلة الانتقالية

كان الجيش حاضرا بدرجات متفاوتة، في الثورات المصرية منذ ثورة عرابي إلى ثورة 30 يونيو 2013، مرورا بثورة 1952 ثم ثورة يناير 2011 التي كانت ثورة شعبية لم يكن للجيش دور فيها إلا بعد سوء إدارة الموقف من طرف الرئيس السابق محمد حسني مبارك،

---

[79]. ربه، مدحت، الحداد، **مرجع سابق**، ص.4.

[80]. ثامر، مرتضى، **مرجع سابق**.

واتضحت حرفية المؤسسة العسكرية ومهنيتها بالانحياز للشعب وحمايته وتحقيق مطالبه وكان ذلك جليا في الموقف الذي اتخذه منذ يوم27 يناير أي قبل أسبوعين من تنحي مبارك، وهنا حدث فراغ في السلطة ملأه الجيش المصري، حيث حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة على قمة السلطة، وأصبح في يده سلطات إصدار الإعلانات الدستورية والتشريعات والقرارات التنفيذية[81].

كانت مصر الأسرع في انجاز المرحلة الانتقالية لكنها كانت دائما تقع في فخ التسرع، نتيجة سوء الرؤية وعدم دستورية الإجراءات القانونية المتخذة للانتقال المؤسساتي فتعاد الأمور إلى نقطة الصفر بعد قطع أشواط مهمة في المرحلة الانتقالية التي اكتملت المرحلة الانتقالية في 2012، لكن تدخل الجيش في 2013 أدخل مصر في مرحلة انتقالية أخرى لم تنتهي إلا في العام 2015، ولو تحركت المؤسسة القضائية بنزاهة لألغت خارطة الطريق التي أعلن عنها المشير عبد الفتاح السيسي بعد 2013 لأنها خارطة فاقدة للشرعية انقلاب عسكري[82].

المطلب الثاني: أداء المؤسسة العسكرية في الجانب التشريعي والدستوري

لقد شهدت المرحلة الانتقالية في مصر تجميد العمل بدستور 1971 وإصدار ثلاث إعلانات دستورية في 13 فبراير 2011، وكان ذلك عقب تنحي مبارك بيومين، والثاني في 30 مارس، من نفس العام أي بناء على نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011، والذي أعطى سلطات واسعة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، فنص على أنه يتولى شؤون البلاد، وقيامه بمباشرة سلطات التشريع وإقرار السياسات العامة للدولة وغير ذلك من اختصاصات رئيس الجمهورية، وذلك إلى حين تولي مجلسي الشعب والشورى اختصاصاتهما ولحين انتخاب رئيس الجمهورية،

---

[81]. مصطفى علوي، "الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر"، **مجلة الأهرام الديمقراطية**،ع.52، (13أكتوبر2012)، ص ص.42-49.

[82]. زيتوني، **مرجع سابق**، ص.9 .

وكان إعلان 25 سبتمبر وإعلان 19 نوفمبر 2011 بمثابة تدقيق أو شرح وتوضيح أمور وردت في إعلان 30 مارس، يعكس الإعلان الدستوري التكميلي.[83]

في 17 يونيو 2012 أقر المجلس العسكري إعلانا دستوريا يشرح صلاحيات الرئيس الجديد،[84] والذي جاء صادما للقوى السياسية خاصة جماعة الإخوان المسلمين التي رأت في الإعلان أنه موجه ضدها، فقد جاء الإعلان مقلصا من صلاحيات الرئيس لصالح المجلس العسكري، وقد كان له تداعيات كبيرة على الحياة السياسية والاستقرار السياسي الهش في المرحلة الانتقالية بسبب السياسات الخاطئة للمجلس العسكري[85].

وقام المجلس العسكري كذلك بإصدار المراسيم وقوانين أهمها المرسوم بقانون 29 مارس 2011، والذي جعل تأسيس الأحزاب السياسية بالإخطار، والمراسيم بأرقام 46 و110 و124 لعام 2011 التي أدخلت تعديلات مهمة على قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وذلك لمنع عدد من قيادات الحزب الوطني من الترشح، كما أصدر قرار بتولي لجنة عليا للانتخابات ذات تشكيل قضائي تصرف للإشراف على أعمال الانتخابات والاستفتاء، وإنشاء قاعدة بيانات للناخبين يتم التقيد فيها تلقائياً من واقع بيانات وإعطاء حق التصويت للمصريين المقيمين في الخارج[86].

دخلت مصر مرحلة انتقالية ثانية بعد انقلاب 3 يوليو 2013 الذي كان بقيادة عبد الفتاح السيسي ومجموعة من الأحزاب المصرية، حيث تم الاتفاق على خارطة المستقبل تضمنت تولي رئيس المحكمة العليا المستشار عدلي منصور منصب رئيس الجمهورية، وتجميد العمل بدستور 2012 وإصدار إعلان دستوري مؤقت لحين تعديل الدستور، وتم الانتهاء من إعداد الدستور بلجنة معينة وهو إجراء معيب في عملية كتابة الدساتير في 3 ديسمبر والاستفتاء عليه يومي 14 و15 يناير 2014.

---

2. زيتوني، **مرجع سابق**، ص.13.

3. زيتوني، **المرجع نفسه**، ص.14.

[86]. زيتوني، **المرجع نفسه**، ص ص.14،15.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاضرا في المشهد السياسي العام ومتحكما فيه، وطغى موقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسي المصري ومستقبلها على العديد من النقاشات في الشأن الدستوري، فتلاقت مصالح بعض القوى السياسية مع المؤسسة العسكرية في الحفاظ على وضع متمايز للمؤسسة في النظام الجديد.[87]

المطلب الثالث: أداء المؤسسة العسكرية في الجانب الأمني والسياسي.

يكون رئيس الدولة في الظروف الطبيعية هو الذي يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بصفته القائد الأعلى لقوات المسلحة، حيث أصدر المجلس بيانه رقم واحد، معلناً مبادرته للعمل السياسي وحمايته لمكاسب الشعب المصري وطموحاته، ففي 11 فبراير 2011 أصدر بيان تخلي الرئيس محمد حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية وتسليمه السلطة إلى المجلس الأعلى، ثم أصدر القائمون على السلطة الجديدة بياناً يحدد مدة الحكم الانتقالي، وتعطيل الدستور، ثم صدر بيان دستوري تضمن الأحكام الدستورية المستفتى عليها في إطار إعلان دستور 30 مارس 2011، فسقط دستور 1971 من الناحية التشريعية هذا البيان الدستوري المشتمل على الأحكام المستفتى عنها[88].

أصدر المجلس العسكري في اليوم 12 فيفري 2011 بياننا تعهد فيه بالإشراف على مرحلة انتقالية تضمن انتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة من قبل الشعب، وباحترام كافة الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الحكومات السابقة، كما قرر المجلس في البيان ذاته الإبقاء على حكومة أحمد شفيق، وهي الحكومة التي تشكلت أثناء حكم مبارك قبيل تخليه عن منصبه، في مكانها مؤقتاً لتصريف الأعمال حتى يتم تشكيل حكومة جديدة، ثم كلف المجلس الأعلى عصام شرف في 3 مارس 2011 بتشكيل حكومة جديدة خلفاً للفريق أحمد شفيق الذي استقال من رئاسة الوزراء في اليوم ذاته وتعد هذه الخطوة استجابة من المجلس لأحد أبرز مطالب ائتلاف ثورة 25 يناير.

---

2. زيتوني، **المكان نفسه.**

[88]. طارق البشري، **من أوراق ثورة 25 يناير**، (القاهرة: دار الشرق، 2012)، ص. 18.

تبدأ فترة إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة التنفيذية والتشريعية بعد خطاب التنحي لمبارك الذي ألقاه نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان في11 فبراير 2011، إلى غاية تسليم الجيش السلطة للرئيس المنتخب في برتوكول رسمي، وبقيادة المشير طنطاوي وجدت المؤسسة العسكرية نفسها تسير الشأن العام المدني المصري، وهو مطالب برعاية وتحقيق أهداف الثورة المصرية وتفكيك النظام السابق[89].

لقد ارتكب الثوار المصريون خطأين الأول يتعلق بإسناد تقرير المرحلة الانتقالية إلى المؤسسة العسكرية بعد الإطاحة بالنظام القديم، وهو الذي لا تتوافر لديه مهارات الإدارة والقيادة المدنية[90]، والخطأ الثاني هو غياب تحالف مدني قوي يقود مطالب الثورة، فاتسمت المرحلة الانتقالية الأولي التي أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بغموض نوايا المؤسسة العسكرية بالنسبة للثورة والثوار، وإن كان لديهم رغبة في حكم البلاد أم فقط تسليم السلطة بعد التأكيد من المحافظة على مصالح المؤسسة العسكرية والوضعية المميزة للجيش وتأسيس ذلك في الدستور الجديد للبلاد، كما أصر المجلس على وضع مسار للمرحلة الانتقالية" انتخابات تشريعية ثم رئاسية ثم كتابة الدستور" وخريطة طريق غير ثابتة مما أربك الأطراف السياسية وأدى إلى درجة عالية من الاستقطاب وعدم الشعور بالأمان وعدم الثقة بين القوى السياسية، فانقسمت النخب السياسية والثوار حول المسار والأهداف ووسائل التمكين للثورة وأهدافها واضطراب المواقف خلال تلك المرحلة التي انتهت بمواجهات عنيفة بين المجلس والثوار، وبقي بنفس القصور في التصور من خلال خارطة الطريق الجديدة وقضى على كل أمل في التحول الديمقراطي بانقلاب 3 يوليو 2013[91].

---

[89]. هاني سليمان، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص. 56.

[90]. عبد الفتاح ماضي،" الربيع العربي والعلاقات المدنية العسكرية،" **الديمقراطية**، ع.46، (أفريل 2012)، ص ص. 53- 57.

[91]. عماد الدين شاهين،" محصلة التحركات الراهنة من أجل الديمقراطية في الدول العربية: حالة مصر،" في علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي محرران، **الديمقراطية المتعثرة مسارات التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص. 331.

كان المجلس العسكري يفتقد رؤية سياسية للمرحلة الانتقالية، وبدا تحرك الجيش في بعض القرارات المتخذة نتيجة ضغط المظاهرات المنددة بسياساته وأنه مدفوعا دفعا، وحاول طوال الوقت التملص وكسب الوقت.[92]

المطلب الرابع: أداء المؤسسة العسكرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

اعتمدت المؤسسة العسكرية في تنفيذ سياستها الاقتصادية منذ السبعينات، على عدد من المؤسسات الاقتصادية والخدماتية التي ساعدتها على بسط نفوذها الاقتصادي، الذي توسع بشكل ملحوظ مع وصول الرئيس "عبد الفتاح السيسي" إلى الرئاسة.

1- جهاز مشروعات الخدمة الوطنية: أنشئ جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في 15 جانفي 1979 بموجب القرار الجمهوري رقم 1979، لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من الاحتياجات الرئيسية للقوات المسلحة لتخفيف أعباء تدبيرها عن كاهل الدولة مع طرح فائض الطاقات الإنتاجية بالسوق المحلي، يمتلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية أكثر من 10 شركات مشكلة بذلك 21 فرعا للإنتاج في مجالات تغطي مجموعة واسعة من القطاعات كالبناء والنظافة إلى الزراعة والمنتجات الغذائية.[93]

2- الهيئة القومية للإنتاج الحربي: تأسست الهيئة القومية للإنتاج الحربي قانونيا بتاريخ 02 فيفري 1984 وان كان وجودها كفكرة، ومناصب وأدوار قد بداء من أواخر الخمسينات في مصر.[94] ذلك أن الشعور بالحاجة الملحة لبناء صناعة عسكرية في مصر تولد بعيد الحرب العربية الفلسطينية سنة 1948 والتي كانت من بين أسباب الانهزام فيها صفقة

---

[92]. هاني، **مرجع سابق**، ص. 57.

1. موقع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، متوفر / https://www.nspo.com.eg ، تاريخ التصفح 2019/05/21. على الرابط:

[94]. وسام فؤاد ، :وزارة الإنتاج الحربي خصوصية الدور والمستقبل ، سلسلة تقديرات إستراتيجية" ، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية** ، (سبتمبر 2014)، ص 32 .

السلاح الفاسد التي تحصل عليها الجيش المصري، مما عجل في انطلاق المر احل الفعلية للإنتاج الحربي، لتسهم فيما بعد أفكار ثورة يوليو 1952 في ترسيخ فكرة بناء مصانع للإنتاج الحربي قصد تأسيس جيش وطني قوي، تطور أللإنتاج الحربي في مصر منذ ذلك التاريخ من خلال إقامة العديد من المصانع والشركات الحربية التي كانت في الأول مسؤولة عن إنتاج المتطلبات العسكرية للجيش المصري، ومع مرور الوقت أصبح من بين وظائف هذه الهيئة هو استغلال فائض الطاقة الإنتاجية بالمصانع الحربية لتنفيذ مشروعات لصالح القطاع المدني قصد الإسهام في خطة التنمية الشاملة للدولة[95]، وتمتلك الهيئة اليوم أكثر من 17 مصنع وشركة.

3- الهيئة الهندسية للقوات المسلحة: تختص الهيئة الهندسية للقوات المسلحة في مجالات إقامة البنية التحتية والإنشاءات العسكرية والمدنية، تتشكل الهيئة من 5 إدارت رئيسية هي (الأشغال العسكرية، المساحة العسكرية، إدارة المياه، والمشروعات الكبرى، المهندسين العسكريين)، كما أن نشاطها توسع بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة مستفيدة بذلك من التعديل الذي اقره الرئيس "عدلي منصور" في سبتمبر 2013 على قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر سنة 1998.[96]

4- الهيئة العربية للتصنيع: أنشأت الهيئة بتاريخ 15 ماي 1975 في إطار التعاون العربي المشترك بين كل من مصر وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بهدف البناء والإشراف على تطوير قاعدة تصنيع دفاع عسكري مشترك انسحبت الدول العربية منها شفويا بتاريخ 16 ماي 1979

5- جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة: يشرف جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة على عمليات بيع الأراضي والمساكن من خلال البيع بالمزاد العلني بعد الحصول

---

[95]. موقع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، متوفر على الرابط: https://www.nspo.com ، تاريخ التصفح، 2019/05/14/ سا 14:30.

[96]. خالد عبد العال، "كيف توسعت القدرات المالية بعد انقلاب إمبراطورية الجيش المصري"، **العربي الجديد**، متوفر على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/investigations/ تم الاطلاع عليه: 2019/05/24/ سا 17:00.

عليها من طرف الحكومة، إذ بموجب قرار رئاسي صادر سنة 1997 يحق للجيش بيع الأراضي غير الزراعية وغير المستثمرة.[97]

المبحث الثالث: تحديات وانعكاسات أداء المؤسسة العسكرية في المجال السياسي:

أدى تحكم المؤسسة العسكرية لمختلف جوانب النظام إلى انفلات أمني هدد عملية الانتقال من المرحلة الثورية إلى الديمقراطية، والثورة المضادة كانت من أهم نتائج هذا الانفلات ما دفع بالمؤسسة العسكرية إلى فرض هيمنتها على المؤسسة الإعلامية والقضائية والدينية، كل هذا في ظل الظروف الخارجية.

المطلب الأول: تحدي العنف السياسي والاجتماعي " الانتقال الخشن":

تشهد المرحلة الانتقالية منافسة سياسية فوضوية حيث يصعب الاتفاق حول القواعد الإجرائية التي من شأنها تقريب مؤسسات الدولة من الوفاء بالتزاماتها، مما يؤدي إلى التساؤل حول حقيقة الانتقال الديمقراطي بعد سقوط النظام التسلطي، خاصة وأن التوافق يعد كشرط لنجاح التحول الديمقراطي، وعدم توفر التوافق يرهن المرحلة الانتقالية ويهدد الانتقال الديمقراطي[98].

إن مرحلة التحول الديمقراطي من أخطر وأدق المراحل التي تعيشها الدول، بسبب تجذر النظام التسلطي في حل مشاكل الدولة، حيث أن أنصار النظام السابق يجتهدون في وضع العراقيل للحفاظ على مكتسباتهم مهددين بذلك التحول المرجو والمراد، إضافة إلى تطلع وطموح القيادات العسكرية في لعب الأدوار السياسية مستغلين بذلك القدرة وعدم الاستقرار الداخلي لفرض الوصاية كبديل للاستقرار حتى في ظل الحرية والديمقراطية.

كما أن العامل الداخلي يعد من أبرز العوائق أحيانا التي تهدد الانتقال الديمقراطي خاصة إذا كان هذا التغيير يستهدف المصالح الحيوية لأطراف خارجية وإقليمية أو يؤدي

---

[97]. وسام فؤاد، "وزارة الإنتاج الحربي خصوصية الدور والمستقبل، سلسلة تقديرات إستراتيجية، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (سبتمبر 2018)، ص 10 .

[98]. زيتوني، **مرجع سابق**. ص. 16.

على صعود نخب معادية لها، إضافة إلى محاولة النظم الخارجية التسلطية انتشال مشاريع التحول الديمقراطي حتى لا تصل العدوى إليها.

كما يمكن للتحول الديمقراطي أن يفرز أخطار داخلية مثل عدم تعود الشعوب على وجود حريات، وغياب التقاليد الديمقراطية، مما يولد اختلافات فتصبح التجربة عرضة لحروب أهلية داخلية.

نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها مصر في المنطقة العربية والإقليمية فإن فشل التحول الديمقراطي واعتماد القمع والاستبداد والتعسف يؤدي إلى عواقب عميقة حيث يدفع بدول أخرى في المنطقة إلى الابتعاد عن فكرة الإصلاح الديمقراطي، حيث أن الظروف المحلي تتحكم في مستوى لديمقراطية لدى الدول لأنه في حالة نجاح التجربة المصرية تصبح مثلا قويا كقوة استقرار في منطقة مضطربة[99].

شهدت عملية سقوط النظام السياسي في مصر درجات متفاوتة من العنف، وأدت إلى ظهور حركات تغيير عنيفة وكذلك ظهور حركات أخرى سلمية تستهدف تغيير الأوضاع المزرية في مجال حقوق الإنسان وتضييق الحريات والأوضاع المعيشية والتبعية للخارج، ومع انسداد بوادر التغيير اندلعت موجات من الرفض الشعبي تخللته ردود فعل عنيفة من قبل النظام السياسي، ومع ذلك نجحت هذه الحركات في النهاية وأسقطت النظام المصري[100].

أنتج هذا الانتقال في مصر حالة من الفوضى المتوقعة شملت كل أركان النظام وحياة المواطنين السياسية واليومية، كنتيجة لنجاح الثورة الجماهيرية التي غالبا ما يتبعها الانتقال الفوري المفاجئ من جو القمع والاغتصاب للحريات السياسية والثقافية على جو الحرية والانفتاح، ومخطئ من ينسب هذه الفوضى للثورة بينما النظام السابق هو مصدرها الحقيقي.

---

[99]. زيتوني، المرجع نفسه، ص.17.

[100]. عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، (القاهرة: دار النشر للثقافة والعلوم، 2015)، ص.52.

شهدت مصر بعد ثورة جانفي ممارسات غير مشروعة أدت إلى استشهاد المئات وإصابة الآلاف من المواطنين في ميدان التحرير في العاصمة القاهرة وفي مدن أخرى نتيجة إطلاق النار عليهم، أو عن طريق الدهس المتعمد من السيارات، مصفحات الشرطة، تزامن ذلك مع أعمال البلطجة واقتحام ميدان التحرير لإخلائه من المعتصمين المسالمين، حيث استعمل المقتحمون أنواعا متعددة من الأسلحة البيضاء، الجمال، الخيول، إضافة إلى الرصاص الحي من قناصة وضعت على البنايات العالية المطلة على مختلف الساحات كميدان التحرير، ورميهم بزجاجات المولوتوف، كما ظهرت حالة من الانفلات الأمني وانسحاب الشرطة واقتحام سجون عديدة في أنحاء البلد وإطلاق المساجين منها، التعدي على أقسام الشرطة والمحاكم، البنايات وبعض المصالح الحكومية والخاصة.

يمكن تحديد الخطوط العريضة للانفلات الأمني كالتالي: [101]

- امتناع رجال الشرطة والأمن على أداء مهامهم جزئيا أو كليا.
- اتساع رقعة الفوضى لتشمل الهيكل الإداري لوزارة الداخلية.
- تفاقم ظاهرة البلطجة.
- تغيرات في سلوك المجتمع " مجتمع أكثر عنف".
- انتشار ظاهرة اقتناء الأسلحة وحملها واستخدامها.

المطلب الثاني: الانقلاب العسكري والثورة المضادة

بعد عزل الرئيس السابق "محمد مرسي" من قبل المؤسسة العسكرية، وأعلنت في بيان خاص عن خارطة الطريق عن تعليق العمل بالدستور مؤقتا، وتكليف رئيس المحكمة الدستورية " عدلي منصور" برئاسة البلد مؤقتا تمهيدا لإجراء انتخابات رئاسة مبكرة.

---

[101]– وائل علي، " المصري اليوم تنشر النص الكامل الملخص تقرير الحقائق حول ثورة 25 جانفي"، 19 جوان 2011، متوفر على الرابط http:// www.almasryal youm.com/news/ details/126472 تاريخ الإطلاع: 22ماي 2019.

وبالرغم من حرص الفريق عبد الفتاح السيسي التأكيد على تطلعات المؤسسة العسكرية لحكم مدني، إلا أنه من المتوقع أن يظل الجيش هو مركز القوة السياسية والخلية الرئيسية الفاعلة في هذه المرحلة الانتقالية، وأصدر الرئيس المؤقت " عدلي منصور" بعد توليه الحكم قرارا جوهريا ينص على تشكيل لجنة قانونية لتعديل الدستور برئاسة " عمرو موسى"، وتشكيل أمانة فنية عامة لمساعدة أعضاء اللجنة متكونة من أعلى هيئة قضائية في البلاد، ومن محاكم الاستئناف، النقض، المجلس الأعلى للقضاء، أساتذة القانون الدستوري، وكافة الإجراءات الأولية لعمل اللجنة وكيفية اختيار رئيسها والمكان الذي تستعمل فيه، مع إزالة كافة المواد الخلافية الواردة في الدستور، وتحديد نسبة 75% من إجمالي أعضاء اللجنة الأصليين للموافقة على تحرير المواد المختلف بشأنها، كما حدد القرار مجلس الشورى كمقر للجنة " الخمسين" على أن تنتهي من عملها خلال 60 يوم من صدور قرار تشكيلها، وأنهت اللجنة ملها في 3 ديسمبر 2013، وسلمته للرئيس "عدلي منصور" لأخذ الإجراءات القانونية بشأن ذلك، وتم الاستفتاء على تعديل الدستور يومي 14-15 جانفي 2014، وقد تجلى الاهتمام بالمواقف الدولية المتباينة من عزل الرئيس مرسي في ممارسة عدد من الدول العربية مُعْربة على تأييدها الكامل للسلطة الجديدة، مثل الإمارات، السعودية، الكويت، الأردن، سوريا، اليمن، البحرين، العراق، السلطة الفلسطينية، مع تحفظ السودان معتبرة ما حصل شأن، أما تونس أبدت رفضها للتدخل العسكري في الشأن السياسي وأدانت بشدة ما أسمته بالانقلاب، إضافة إلى مطالبتها للسلطة المصرية حماية الرئيس مرسي جسديا ومعنويا، في حين تحفظت إسرائيل، أما تركيا فرأت أن ما حدث هو انقلاب عسكري غير مقبول، وهو نفس موقف قطر.

المطلب الثالث: توظيف الدين في شرعنة النظام السياسي.

يقول الأستاذ عبد المجيد الشاذلي* رحمه الله في كتابه "الحكومة الإسلامية: رؤية تطبيقية معاصرة" عن هذه الفكرة شارحا معناها المذموم: "هو بمعنى جعل الدين مطية لأغراض سياسية، أو أن يكون الدين خاضعا لأهواء الناس ومواقفهم المخالفة للشريعة في حقيقتها، ثم يستدلون على مواقفهم بالدين بحسب ما يوافق أهواءهم، لتبرير مواقف قد تكون كارثية للأمة، وتكون الحجة في ذلك الدين حتى يعطوا لأفعالهم المخالفة شرعية دينية، كما كانوا يلجأون إلى الأزهر لتبرير المشاريع الفاسدة كحرب الخليج، أو لتمرير التوريث، أو للمشاركة في الانتخابات المزيفة كواجب شرعي وكأخذ الدين حجة للبطش بالمعارض ولو كانوا شرفاء يبحثون عن مصالح الأمة ويحذرون الناس من مغبة استمرار خط الفساد.[102]

وبالتالي فمعنى تسييس الدين هنا ألا يخضع لمعاييره العلمية الصحيحة، بل يخضع لأهداف النظم الحاكمة المستبدة لتثبيت حكمها، والقضاء على معارضيها، أو لنيل عرض زائل وحقير من أعراض الدنيا، وهذه جريمة تقع في الدين كما تقع في غيره من المجالات، كما يسيس القضاء مثلا، فلا يخضع لمعاييره ويصبح تابعا لأهواء الناس ولمواقف سياسية تستغله للضغط في اتجاهات تآمرية منحرفة، فلا يكون قضاء مهنيا، بل تابعا لمواقف مسبقة، وكذا تسييس الإعلام وتسخيره لخدمة الأغراض السياسية والحزبية في كثير من دول العالم العربي والإسلامي، مما أفقده القدرة على الحركة والحرية والإبداع، وخلا الميدان بذلك من المخلصين والمبدعين، وأصبح مليئة بالمقلدين المهرجين والمرتزقة.

أما في يخص الجانب الدين فله معاييره العلمية الشرعية التي يجب أن يفهم من خلالها، وأن يعرف حكم الله تعالى بإتباعها، فلو خضع لمواقف أخرى لكان بدعا وأهواء وانحرافات، وكنموذج صارخ على هذه الخصلة أي تسييس الدين، رأينا كيف استغل الانقلاب العسكري

---

*.عبد المجيد بن يوسف بن عبد المجيد الشاذلي: شيح العلامة الأصولي في محافظة غربية في مصر عام 1938 وهو أحد شيوخ المذهب المالكي في الأزهر الشريف

[102]. شريف محمد جابر، " الدولة العسكرية وخصالها السبع"، متوفر على الموقع التالي: https://www.noonpost.com/content/2073 ، تم الاطلاع عليه: 2019/05/25/سا 22:00.

بقيادة عبد الفتاح السيسي المؤسسة الدينية بفروعها المختلفة لإضفاء الشرعية الدينية على الانقلاب والحكم الجديد منذ اللحظة الأولى، حيث حضر بيان الانقلاب وأيده كل من، شيخ الأزهر أحمد الطيب، وبابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تواضروس، وأحد رموز حزب النور "السلفي" وهو جلال مرّة[103].

المطلب الرابع: التحديات الخارجية

أولا: على المستوى الخارجي:

تنوع هذه التحديات سواء كانت أمنية، اقتصادية أو سياسية وهو ما يحدد مستوى تعقد تلك التحديات، والتي تقاس بضرورة أو الحاجة إلى استخدام القوة في التعامل معها، فهي عوامل تشكل الصيغة أو الآلية التي تتعامل بها الدولة ومؤسساتها المختلفة، بما فيها الجيش، وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على أن أدوارا ناجحة ومهمة تقوم بها مؤسسات الدولة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تؤدي إلى تقليل الحاجة إلى استخدام الجيش في التعامل مع تلك التهديدات، وبصفة عامة كلما ازدادت الحاجة إلى الجيش في التعامل مع تحديات وتهديدات الأمن القومي زادت أهمية وتأثير ونفوذ الجيش في المجتمع والدولة،[104] وهو ما يؤدي إلى زيادة أهمية وقوة المؤسسة العسكرية، لأن الناظر لخريطة الأمن القومي المصري الراهنة سيجد عددا كبيرا من التهديدات الخطيرة بعضها إقليمي كإسرائيل ومياه النيل، وسد النهضة، بالإضافة إلى الفراغ الاستراتيجي في ليبيا، واحتمال مزيد من الانقسامات في السودان، وكذا أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يعني لأول مرة أن التهديدات الإقليمية التي تشمل أيضا أزمة سوريا وحالة العراق وانعكاسها على مصر في المستقبل، وبعضها دولي كالخطط الإستراتيجية لإنشاء شرق أوسط كبير أو موسع أو جديد، وما قد تشمله من تقسيم الدول العربية[105].

ثانيا: على المستوى الداخلي:

---

[103]. جابر، **المرجع نفسه**.

[104]. علوي، **مرجع سابق**، ص ص.42-49.

[105]. علوي، **المكان نفسه**.

أصبح التهديد في سيناء غير مسبوق من حيث عناصره وامتداداته الإقليمية والدولية، ومع أن التهديد الداخلي لا يتوقف على سيناء فهو يضم أيضا احتمالات مواجهات وصراعات عنيفة مع قوى الإرهاب الداخلية والإقليمية، فإنه من المهم أن نؤكد على أن التهديد الداخلي الحالي هو الأقوى والأعنف، وهو ما يستلزم تعبئة كل مؤسسات وقدرات الدولة المصرية، وفي ظل هذا المستوى من التهديد وضعف الأحزاب والقوى السياسية التي عانت من غياب الديمقراطية لآجال عديدة، فإنه لن يكون سهلا ولا يسيرا خروج الجيش من محيط العمل السياسي، ولذلك سيكون من المهم للغاية أن يسعى جميع السياسيين الوطنيين إلى مسارات وطنية قوية تقوم على أفكار وتنظيمات وممارسات فاعلة وقوية في مواجهة تلك التهديدات الداخلية حتى يتفرغ الجيش لمهمته الأساسية في التعامل مع الأخطار والتهديدات الخارجية بنجاح وفعالية وكفاءة.[106]

خلاصة الفصل:

إن الدور المركزي للمؤسسة العسكرية المصرية لا يقتصر على المجالين السياسي والدفاعي، وإنما تقوم المؤسسة العسكرية المصرية بأدوار متعددة مثل القيام بأنشطة اقتصادية إنتاجية، تدعم الاستقلال والاكتفاء الذاتي للمؤسسة العسكرية بشتى أشكالها، بالإضافة إلى الأنشطة الاجتماعية الأخرى مثل التنشئة السياسية والتثقيف للعسكريين بهدف السيطرة على

---

[106]. علوي، **المكان نفسه.**

وسائل الإعلام للتأثير على توجهات الرأي العام تجاه الدور السياسي للعسكريين بالرغم من الغموض السائد حول طبيعة عمل المؤسسة العسكرية ومؤسساتها الاقتصادية.

وإجمالا يمكن القول إن الدور التنموي للمؤسسة العسكرية في مصر، قد شهد نوعاً من المركزية والأهمية المجتمعية، الأمر الذي لا يمكنه التراجع، بل على النقيض يتوقع أن تشهد أدوار المؤسسة العسكرية تمدداً في الزيادة للقطاعات المدنية والتنموية الأخرى، وذلك لتعويض تصدع مؤسسات الدولة الأخرى في ظل استمرار عدم الاستقرار السياسي، وتآكل قدرة مؤسسات الدولة السياسية على تلبية مطالب واحتياجات المواطنين، الأمر الذي يؤدي لإثارة تحديات ضاغطة على المؤسسات العسكرية، وزيادة في أدائها لأدوارها.

إن تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي يضعف القوات المسلحة من جانب، ويضعف الحياة السياسية من جانب آخر، ويكمم الأفواه ويسحق منظمات المجتمع المدني، ويكبح الطبقة المثقفة ويطارد كل المخالفين له بحجة المحافظة على الأمن القومي، ومن ثم إذا أرادت الشعوب لنفسها التقدم والتطور فعليها إن تجاهد من اجل استعادة دورها في الحياة السياسية، والسعي بكل الوسائل المشروعة إلى إعادة الجيش لدوره الطبيعي بعيدا عن العمل السياسي.

خاتمـــــــة

خاتمة:

لقد تبين من خلال دراسة المؤسسة العسكرية المصرية ودورها في العملية السياسية، أن هذه المؤسسة تتمتع بقدر كبير من النفوذ والصلاحيات التي تسمح لها بالتدخل في العملية السياسية، وتصدر المشهد السياسي وتوجيهه، وبالتالي التحكم في الحياة السياسية، فقد تم التوصل في نهاية هذه الدراسة في فصولها الثلاثة التي احتوت على عدة نقاط التي تفسر طبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في النظام السياسي المصري الذي يخول لها هذا التدخل في عملية التحول السياسي إلى جملة من النتائج، تمثلت في:

إن طبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية المصرية لا ينحصر فقط في الدفاع على الوطن والحفاظ على أمن البلاد، وإنما يتعداه إلى توجيه المسار السياسي للبلاد واتخاذ القرارات السياسية.

يعتبر تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من الأمور التي تأزم الأوضاع، وتعرقل من عملية التحول الديمقراطي.

في معظم الأحيان يكون تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية حاضرا بقوة في بعض الفترات التي تمر بها الدولة، من أجل الحفاظ على مصالح النخبة العسكرية في النظام السياسي والحفاظ على تموقعها، بالشكل الذي يسمح لها بالتحكم في زمام الأمور.

إن نجاح عملية التحول الديمقراطي مبنية على مجموعة من النقاط هي أن تكون هناك رغبة وإرادة من النخبة السياسية القائدة في التغيير، ووجود التفاعل بين الجهات الرئيسية الفاعلة مع إحداث تغيير جذري في كل من البعد الثقافي والبعد المؤسسي والبعد الخاص بالسياسات، إلا أن القادة العسكريين في مصر هم من كانوا يمثلون النخبة السياسية، أي كان هناك غياب في الرغبة في التغيير.

يعتبر تفشي الفساد وارتفاع معدلات الفقر والتهميش والبطالة وعدم المساواة في الحقوق المدنية والسياسية من أهم الأسباب التي تؤدي بخروج الشعب والمطالبة بالتغيير، وهذا ما حدث في مصر،الضعف والهشاشة التي كانت تعاني منها القوى السياسية، وانقسام القوى المدنية فيما بينها، هو ما أتاح الفرصة للمؤسسة العسكرية بالتدخل في توجيه العملية السياسية.

إن ما سمي بثورة 3 يونيو2013 اعتبرت بمثابة ثورة مضادة لما حدث في 25 يناير 2011 ، والدخول في مرحلة ثورية جديدة.

إن الدستور المصري 2014 قام بتعزيز الامتيازات التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية، ليضمن دورها المحوري في الحياة السياسية المصرية.

استقلالية المؤسسة العسكرية ماليا وقانونيا وسياسيا في النظام السياسي المصري، تضمن استمرار الدور المحوري للمؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية و جعل من الصعب تحقيق سيطرة مدنية على المؤسسة العسكرية في المستقبل.

قائمة المراجع المعتمدة

المراجع المعتمدة

الكتــب باللغة العربية:

1- ابن منظور، معجم لسان العرب،الإسكندرية: دار المعارف، ب س ن.

2- الآغا فؤاد، علم الإجتماع العسكري،عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

3- البشري طارق، من أوراق ثورة 25 يناير،القاهرة: دار الشرق، .2012

4- الشريف محمد بن شاكر، مقدمة في فقه النظام السياسي الإسلامي،المكتبة الشاملة، 2011.

5- الكاظم صالح جواد، العاني علي غالب، الأنظمة السياسية،بغداد، دار الحكمة، 1991.

6- بابلا رشاد محمد صالح، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2012،السليمانية: العراق، 2012.

7- براني زولتان، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟و لماذا؟، ترجمة: عبد الرحمن عياش، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والعلم.

8- بسيوني محمد شريف، هلال محمد، الجمهورية الثانية في مصر،مصر: دار الشروق، 2012.

9- بلقزيز عبد الله، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

10- حسنين توفيق إبراهيم، الثورة المصرية والبناء الديمقراطي: التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية، في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، تحرير بلقزيز عبد الإله، الصواني يوسف.

11- خضر أحمد إبراهيم، الجيش والمجتمع،القاهرة: دار المعارف، 1998.

12- سليمان هاني، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير،الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

13- سيف عبد الفتاح، المرحلة الإنتقالية: قراءة في المشهد المصري،مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.

14- شاهين عماد الدين،" محصلة التحركات الراهنة من أجل الديمقراطية في الدول العربية: حالة مصر،" في علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي محرران، الديمقراطية المتعثرة مسارات التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

15- طاشمة بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

16- عطا محمد صالح، أحمد تيم، النظم السياسية العربية،بنغازي: منشورات جامعة قار يونس،1988.

17- عبد ربه أحمد ،"الإتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيوش"، الجيوش و التحول الديمقراطي في إفريقيا،الدوحة:منتدى العلاقات الدولية و العربية،2015.

18- عواضه حسن محمد، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية – دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت :ط1، 1983م.

19- فؤاد وسام، "وزارة الإنتاج الحربي خصوصية الدور والمستقبل، سلسلة تقديرات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،سبتمبر 2018.

20- فؤاد وسام، :وزارة الإنتاج الحربي خصوصية الدور والمستقبل ، سلسلة تقديرات إستراتيجية" ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر 2014.

21- ماضي عبد الفتاح، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة،القاهرة: دار النشر للثقافة والعلوم، 2015.

22- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المختار الصحاح،القاهرة: المطبعة الاميرية، 1953.

23- محمد عبد الله يونس ، القيم في دراسة العلاقات المدنية العسكرية، القيم في الظاهرة الاجتماعية، أعمال الدورة المنهجية في تفعيل القيم في البحوث الاجتماعية من الفترة 6 – 11 فيفري 2010 ، جامعة القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة ، ب س ن.

24- هانسن مانس، محرر، "حكم القطاع الأمني في مصر العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر"، مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الولي للخبراء،سويسرا: مونترو، 3-4 أفريل 2014.

25-البشري طارق، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة،مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.

الموسوعات و المعاجم

1- الكيالي عبد الوهاب ،محررا،موسوعة السياسية،ج2بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر،د س ن.

الوثائق الرسمية:

1- الدستور المصري لسنة 1971

2- إعلانات دستورية في 13 فبراير 2011

3- إعلانات دستورية في 30 مارس 2011

4- إعلانات دستورية في 25 سبتمبر 2011

المجلات والجرائـد

1- الجبوري يوسف محمد عيدان،" تنظيم الضاط الأحرار في مصر وقيام ثورة 22 جويلية 1952"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، م.15، ع.9،سبتمبر 2008.

2- بشارة عزمي، الجيش والحكم عربيا، إشكاليات نظرية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ع.22،سبتمبر 2016.

3- بوعافية محمد الصالح ،الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.15، 2016.

4- زايد أحمد، آليات المراقبة في الدولة المصرية الحديثة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، م.2، ع.6،2013.

5- علوي مصطفى،الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر، مجلة الأهرام الديمقراطية،ع.52، 13أكتوبر.2012

6- ماضي عبد الفتاح،الربيع العربي والعلاقات المدنية العسكرية، الديمقراطية، ع.46،أفريل 2012.

7- ماضي أبو علاء، جريدة العرب،2006.

8- محمد أحمد دسوقى،انتخاب أم تعيين: كيف نختار القيادات التنفيذية المحلية، رؤى مصرية، ع.14،مارس 2016.

9- نويري محمد،مواضيع وأبحاث سياسية، مجلة الحوار المتمدن، ع.2827، 2009/11/12.

10-عبد ربه أحمد، مدحت شريف، الحداد نهلة، "العلاقات المدنية العسكرية في مصر التحرك نحو الأمام", مجلة مشكاة بيت الحكمة،ع.1،يوليو 2013.

الرسائل الجامعية

1- الجبور محمد سمير، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، مذكرة ماجستير،غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014.

2- عميرة اسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر: علم الاجتماع والتنظيم والعمل، 2009.

3- حودميسة الياس، الدور الاقتصادي للجيش المصري،ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، ب. د س.

المؤتمرات و التقارير:

1- ديب نبيل، الإطار العام للدراسلت المقارنة، الإطار الإيتيمولوجي، محاضرة ألقيت لسنة الثانية ليسانس، جامعة قسنطينة3: الجزائر، ب س ن.

2- زيتوني محمد، دور المؤسسة العسكرية المصرية في الدفاع المجتمعي أثناء الثورة والمرحلة الانتقالية في مصر 2011-2014، مداخلة ألقيت في المؤتمر الدولي الموسوم بـ: العلاقات المدنية- العسكرية والدفاع المجتمعي: تحليل وتقييم التجارب الدولي.

المواقع الإلكترونية

1- الدبس معتز،النظام السياسي المصري، صحيفة دنيا الوطن، (2010/08/05) متوفرة على الرابط: https://pulpit.alwatanvoice.com.

2- ثامر عبد الحميد، مرتضى محمد، "العلاقات المدنية العسكرية، دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية"، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، متوفر على الموقع: htpps://demecraticac.de/ ?p=26247 .

3- جلال منة الله، دولة الجيش من محمد علي إلى السيسي كيف أحكم العسكريون قبضتهم على مقاليد السلطة في مصر،موقع ساسة أنظر الرابط:
http://www.sasapost.com/the_egyptian_military_history

4- عبد العال خالد، كيف توسعت القدرات المالية بعد انقلاب إمبراطورية الجيش المصري، العربي الجديد، متوفر على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/investigations/

5- علي وائل،المصري اليوم تنشر النص الكامل الملخص تقرير الحقائق حول ثورة 25 جانفي"، 19 جوان 2011، متوفر على الرابط:
http:// www.almasryal youm.com/news/ details/126472

6- موقع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، متوفر على الرابط: https://www.nspo.com

7- الصوافي محمد خلفان، تحولات في أدوار الجيوش، مجلة درع الوطن، ع.485،2012، متوفرة على الموقع التالي: www.nationshield.ae/index.php/home.

8- شهاب الدين احمد، الاقتصاد المدني للجيش المصري من عهد عبد الناصر إلى ما بعد ثورة 05 جانفي"، الحوار المتمدن، ع.31، 4 فيفري 2012 نظر الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=293966

9- عجم سامي، الدور الاجتماعي للجيش، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع.51، 2005، متوفرة على الموقع التالي.https://www.lebarmy.gov.lb .

الكتـــب باللغة الإنجليزية:

1- Huntington Samuel, **the solider and the state**, Cambridge: the belkn,press, 1975.

مقدمة.....**1**
أهمية الدراسة.....1
مبررات اختيار الموضوع.....2
أهداف الدراسة.....3
إشكالية الدراسة.....3
فرضيات الدراسة.....3
الدراسات السابقة.....4
مجالات الدراسة.....6
اقترابات الدراسة.....7
مناهج الدراسة.....7
تقسيم الدراسة.....9
صعوبات الدراسة.....10
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة العسكرية و النظام السياسي.
المبحث الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية.....12
المطلب الأول:تعريف المؤسسة العسكرية.....12
المطلب الثاني : خصائص المؤسسة العسكرية.....13
المطلب الثالث : مهام المؤسسة العسكرية..... 14
المبحث الثاني: مفهوم النظام السياسي 17
المطلب الأول : تعريف النظام السياسي.....17
المطلب الثاني : مكونات النظام السياسي.....19
المطلب الثالث: خصائص ووظائف النظام السياسي.....20
المبحث الثالث : النظريات المفسرة للدور السياسي للمؤسسة العسكرية.....21
المطلب الأول :النظرية الغربية التقليدية (نظرية الانفصال).....21
المطلب الثاني :نظرية التوافق.....23

المطلب الثالث :نظرية التنافس المدني العسكري.....24
خلاصة الفصل الأول.....28

الفصل الثاني: تحليل عام للمؤسسة العسكرية والنظام السياسي في مصر

المبحث الأول: خصائص المؤسسة العسكرية المصرية.....30
المطلب الأول: نشأة المؤسسة العسكرية المصرية.....30
المطلب الثاني: العقيدة والتأهيل للمؤسسة العسكرية المصرية.....33
المطلب الثالث: قدرات ومحيط المؤسسة العسكرية المصرية.....34
المبحث الثاني: تحليل النظام السياسي المصري.....35
المطلب الأول: المؤسسة التشريعية.....35
المطلب الثاني: المؤسسة التنفيذية.....36
المطلب الثالث: المؤسسة القضائية.....37
المطلب الرابع: الإدارة المركزية واللامركزية.....39
المبحث الثالث: العلاقات المدنية العسكرية.....41
المطلب الأول: الرؤية ومجال التصور للعلاقة بين المدنيين والعسكريين.....41
المطلب الثاني: مصادر الدور العسكري في المجال السياسي.....42
المطلب الثالث: انعكاسات وتحديات الدور العسكري في المجال السياسي.....45
خلاصة الفصل الثاني:.....49

الفصل الثالث: دور وتحديات المؤسسة العسكرية في النظام السياسي في مصر

المبحث الأول: محددات الدور العسكري في النظام السياسي.....51
المطلب الأول: العوامل والأسباب الداخلية.....51
المطلب الثاني: العوامل والأسباب الخارجية.....53
المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية في إدارة المجال السياسي في مصر.....54
المطلب الأول: رؤية المؤسسة العسكرية للحالة الثورية والمرحلة الانتقالية 54

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في التشريع والدستور.....55
المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية في الجانب الأمني والسياسي.....56
المطلب الرابع: دور المؤسسة العسكرية في الجانب الاجتماعي والاقتصادي.....59
المبحث الثالث: تحديات وانعكاسات دور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي.....61
المطلب الأول: تحدي العنف السياسي والاجتماعي" الانتقال الخشن".....61
المطلب الثاني: الانقلاب العسكري والثورة المضادة.....63
المطلب الثالث: هيمنة المؤسسة العسكرية على المؤسسة الإعلامية والقضائية والدينية65
المطلب الرابع: التحديات الخارجية.....66
خلاصة الفصل الثالث:.....68
الخاتمة.....69
المصادر و المراجع.....71
الفهرس.....77

ملخص الدراسة:

اعتبرت المؤسسة العسكرية منذ تشكل العصر الحديث عماد وقوام أي دولة حديثة، ما جعلها تلعب دورا محوريا ساهم في الحفاظ والدفاع عن أركان الدولة، ومقوماتها، وقد أصبح دورها مؤثرا في مجمل أنشطة الأداء الحكومي وفعالياته وليس في المجالات الدفاعية الأمنية فقط، وتتجلى هذه الصورة بشكل واضح في المنطقة العربية حيث نجد هذا الدور حاضرا بقوة، وأضحت المؤسسة العسكرية تحتل موقعا مركزيا متعدد الأقطاب جعلها تنخرط في كل جوانب الحياة السياسية والمدنية، ويتجلى أبرز مثال لذلك في الدولة المصرية، التي كانت محل دراستنا،إذ حاولنا توضيح طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية ودورها في التحولات السياسية الأخيرة،انطلاقا من تأسيس الجيش المصري الحديث إلى طبيعة وتطور النظام السياسي المصري الذي يشرع ويمنح أهلية لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وتصدر المشهد السياسي والمدني المصري، مما جعل أطراف عديدة تتراوح بين الطبقة السياسية والمجتمع المدني المصري يرفض بشكل مستمر هذا الدور والتموقع السياسي للمؤسسة العسكرية، مما دفع بالشعب المصري إلى القيام بحراك شعبي بتاريخ 25 يناير 2011 مطالبا بإسقاط النظام القائم ووضع حد لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية العربية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تدخل المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلاد مرة أخرى، وتوجيه الحياة السياسية المصرية، وبرز هذا بشكل واضح في أعقاب بما أصبحت تعرف بثورة يونيو 2013.

الكلمات المفتاحية:

الثورة– الإنتقال الديمقراطي– المؤسسة العسكرية– النظام السياسي

Résumé

L'institution militaire est considérée de notre temps contemporain comme le pilier essentiel de tout état, c'est pour ça qu'elle joue un rôle important dans la préservation et la défense de l'État et ses valeurs.

Le rôle de cette institution est très influent dans les différentes activités gouvernementales et pas seulement celles de la défense, et ça apparaît clairement dans la région arabe. Cette institution occupe un poids central et multipolaire en rejoignant la vie politique et civile, notamment en Égypte, le sujet de notre étude. On a essayé de montrer la nature de la relation entre l'instigation militaire et les autorités politiques et son rôle dans les derniers changements politiques depuis la fondation de l'armée égyptienne moderne passant par la nature et le développement du système politique égyptien qui légitime l'intervention militaire dans la vie politique ce qui a causé le rejet populaire aboutissant plus tard au soulèvement populaire de 25 janvier 2011 revendiquant la chute du régime et mettant fin à l'intervention militaire dans la vie politique.

Une revendication qui a menée de son tour à une nouvelle intervention militaire incarcérée par les événements connus sous le nom de "la révolution de Juin 2013.